مجلة جامعة الملك خالد

للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

المجلد الثالث

العدد الأول (يناير ٢٠٢٢م)

جامعة الملك خالد

King Khalid University

P-ISSN 1658-872X
E-ISSN 1658-8568

رقم الإيداع: ١٤٤٢/٣٥٩٧

مجلة جامعة الملك خالد

للدراسات التاريخية والحضارية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية تعنى بالدراسات التاريخية والحضارية

رئيس التحرير: أ. د. أحمـد بن يحيى آل فائـع

مدير التحرير: أ. د. عبدالعزيز محمـد رمضـان

هيئة التحرير: أ. د. سعيد بن مشبب القحطاني

د. حسـن بن يحيـى الشوكـانـي

د. نعمـة حسـن محمـد البكـر

سكرتير التحرير: أ. محمـد شعشـوع آل تركـي

الهيئة الاستشارية: معالي أ.د. إسماعيل بن محمد البشري (جامعة الجوف سابقاً)

معالي أ.د. سعيد بن عمر آل عمر (جامعة الحدود الشمالية سابقاً)

أ. د. عبداللطيف بن عبد الله بن دهيش (جامعة أم القرى)

أ. د. عبدالعزيز بن صالح الهلابي (جامعة الملك سعود)

أ. د. سليمان بن عبدالرحمن الذييب (جامعة الملك سعود)

أ. د. مسفر بن سعد الخثعمي (جامعة بيشة)

أ. د. عبد العزيز بن راشد السنيدي (جامعة القصيم)

أ. د. غيثان بن علي جريس (جامعة الملك خالد)

أ. د. محمد بن منصور حاوي (جامعة الملك خالد)

المراسلات:

تُوجه المراسلات لرئيس تحرير المجلة على العنوان الآتي: المملكة العربية السعودية، أبها، جامعة الملك خالد، كرسي الملك خالد للبحث العلمي. فاكس: ٠٧٢٢٨٩٢٤١، هاتف: ٠٧٢٢٨٩٢٤١، بريد إلكتروني jhc@kku.edu.sa

شروط النشر:

تُرسل البحوث عبر الموقع الإلكتروني للمجلة https://itcsvc.kku.edu.sa/KKU_ScientificJournals/ ، وفق الشروط الآتية: -

- عدم تعارض المادة العلمية مع أحكام الشريعة الإسلامية وأنظمة الدولة.
- تقبل المجلة البحوث والدراسات في مختلف التخصصات التاريخية والحضارية.
- يراعى في البحث الأصالة والجدة والجودة في الفكرة والأسلوب والمنهج والتوثيق العلمي والخلو من الأخطاء العلمية واللغوية.
- أن تتضمن ورقة الغلاف باللغتين العربية والإنجليزية: عنوان البحث، واسم الباحث، ولقبه العلمي، وتخصصه، وبريده الإلكتروني، فضلاً عن ملخص البحث (بما لا يزيد عن ٢٠٠ كلمة) وكلماته المفتاحية باللغتين العربية والإنجليزية.
- يُرسل البحث باللغة العربية أو باللغة الإنجليزية عبر موقع المجلة في نسخة word (A4)، على ألا تتضمن أية بيانات دالة على هُوية الباحث، وألا تزيد صفحات البحث عن (٥٠) ورقة تشمل الجداول والمراجع والملاحق.
- كتابة البحث باستخدام نظام متوافق مع أنظمة الحاسب الآلي، على أن يكون نوع الخط عربيًا تقليديًا Traditional Arabic والبنط (١٨) للعناوين الرئيسة للبحث، و (١٦) لمتن البحث، و(١٤) للهوامش.
- أن تكون طريقة التوثيق في نهاية البحث وفق منهج البحث العلمي المتبع، على أن يتم التعريف بالمصدر كاملاً عند ذكره أول مرة، وغير مطلوب إلحاق قائمة المصادر والمراجع في نهاية البحث.
- يسمح بالتوثيق من المواقع الإلكترونية وفق الشروط والطرائق المنظمة لذلك.
- عند قبول البحث للنشر في المجلة يُزود الباحث بخطاب رسمي مختوم بالموافقة على النشر.
- تُنشر نسخة الكترونية من أعداد المجلة على موقعها الإلكتروني.
- يتم ترتيب محتويات المجلة وفقًا لاعتبارات فنية.
- كل ما يُنشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يُعد تمثيلاً لوجهة نظر المجلة.

محتويات العدد

عنوان البحث	الباحث	الصفحة
المحتويات		١
تصدير العدد		٣
إمارة (أرزن الروم) ودورها التاريخي في العصر السلجوقي (٤٦٣- ٧٠٨هـ/ ١٠٧٠- ١٣٠٨م)	د. محمد عثمان الخطيب أ. د. فاطمة يحيى زكريا الربيدي	٥
أطباء السلاطين ومكانتهم في البلاط الأيوبي (٥٦٩- ٦٥٠هـ/ ١١٧٤- ١٢٥٠م)	د. أحمد بن علي بن عبدالعزيز الربعي	٢٩
سياسة الإمبراطور هنري السادس الصليبية في ضوء علاقته بالمقر البابوي فير روما والقوى الأوروبية الأخرى ، وأثر ذلك على الصراع الإسلامي الصليبي (٥٨٦ - ٥٩٣هـ/ ١١٩٠ - ١١٩٧م)	د. عائشة بنت مرشود بن حميد الحربي	٥٧
إخفاء الثروات في العصر المملوكي (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)	د. سامي بن سعد بن عبدالله المخيزيم	٨١
تجارة السرو وأثرها على الاقتصاد المكي خلال الفترة (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)	د. فهد بن علي بن حامد الحارثي	١١٧
الأوبئة في قضاء بني شهر (١٣٠٥- ١٣٢١هـ/ ١٨٨٧- ١٩٠٣م): دراسة تحليلية في وثائق الأرشيف العثماني	د. زهير بن عبدالله بن عبدالكريم الشهري	١٥٥
الموقف السعودي الحكومي والشعبي من استقلال الجزائر عام (١٣٨٢-١٩٦٢م) من خلال الصحف السعودية: دراسة تحليلية	د. منصور بن معاضه بن سعد الكريمي	١٨٧

تصدير العدد

يطيب لهيئة تحرير "مجلة جامعة الملك خالد للدراسات التاريخية والحضارية" أن تقدم للقارئ الكريم عددها الرابع (العدد الأول من المجلد الثالث/ يناير ٢٠٢٢م) الذي يحوي بين جنباته بحوثًا تتسم بالعمق والجِدّة والأصالة، ولمجموعة متميزة من الباحثين المتخصصين في مختلف حقب التاريخ والمنتمين إلى جامعات في المملكة العربية السعودية والأردن وفلسطين. ويُجسد هذا العدد عمل هيئة التحرير المستمر والدؤوب لتحقيق الرؤية والرسالة اللتين تطمح إلى تحقيقهما المجلة بهدف الارتقاء بها إلى مصاف المجلات العلمية المتميزة والمعتمدة في أفضل التصنيفات.

والتزامًا من هيئة التحرير للباحث والقاريْ الكريم بمبدأ العمل المستمر في إصدار الأعداد؛ فإن العملَ جارٍ على تحكيم بحوث العدد الثاني من المجلد الثالث (يوليو ٢٠٢٢م) ومراجعتها تمهيدًا للنشر في الموعد المحدد.

وأخيرًا؛ تسعدُ هيئة تحرير المجلة بتلقي الملحوظات والمقترحات التي سوف تُسهم في تحسين إخراج المجلة ومحتواها، وتصل بها إلى ما ترتجيه من مكانة علمية عالمية مرموقة، وذلك على بريدها الإلكتروني: jhc@kku.edu.sa.

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن يحيى آل فائع

د. سامي بن سعد بن عبدالله المخيزيم، إخفاء الثروات في العصر المملوكي (٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)، المجلد الثالث، العدد الأول، ص٨١- ١١٦.

إخفاء الثروات في العصر المملوكي
(٦٤٨- ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠- ١٥١٧م)

د. سامي بن سعد بن عبدالله المخيزيم*

جامعة الملك سعود - السعودية

الملخص:

يتناول هذا البحث ظاهرة إخفاء الثروة في الدولة المملوكية من حيث أسبابها وأحداثها ونتائجها، وذلك للتعرف على أنواع الأثرياء ووظائفهم، والدوافع الكامنة وراء إخفائهم ثرواتهم، وطرقهم وأساليبهم في ذلك، والوسائل التي أدت إلى الكشف عنها والعثور عليها، ومصيرها بعد مصادرتها. وقد أفرز البحث نتائج مهمة من بينها أن الفساد السياسي والكسب غير المشروع كان أحد الأسباب المهمة لإخفاء الثروات، إذ كان يظن كبار الموظفين أنهم إذا أظهروا ثرواتهم لفتوا أنظار السلطة إليهم، مما قد يجعلهم هدفاً للرصد والمصادرة، فاضطروا إلى إخفائها خوفاً من السلطة. وكان التعذيب والعنف هو الأسلوب الغالب لاستخراج الثروات من أصحابها، بل كان هذا العنف يطال أسرهم ليُرغموا على الاعتراف بأماكن إخفائها، وقد لجأت السلطة لذلك حتى لا يموتوا تحت التعذيب، فتفقد السلطة ثرواتهم المخفية. يضاف إلى ذلك أن اّتباع السلطات المملوكية لمنهج المصادرة عند عزل أو اعتقال كبار الموظفين والأمراء أدى إلى ترسيخ ممارسة إخفاء الثروات لدى أصحابها في العصر المملوكي.

الكلمات المفتاحية: الدولة المملوكية، إخفاء الثروة، الفساد المالي والإداري، المصادرة، التعذيب.

Concealment of Wealth in the Mamluk Era (648-923AH/1250-1517AD)

Dr. Sami S. Abdulla Al-Makazeem
King Saud University - Saudi Arabia
salmakazeem@ksu.edu.sa

Abstract:

This research will address the phenomenon of wealth concealment in the Mamluk state: its causes, events and results, in order to identify the types of wealthy people and their jobs, the motives behind their wealth concealment, the ways and methods for that, the means led to their finding and detection, and their fate after confiscation. The research reached important results, including: the political corruption and graft were one of the important reasons for hiding wealth, as senior officials thought that if they showed their wealth, they would draw the attention of authority to them, which might make them a target for monitoring and confiscation, so they had to hide it in fear of authority. Torture and violence were the predominant method for extracting wealth from their owners. Rather, the violence affected their families in order to force them to confess the places where they hide their wealth. The authority resorted to this so that they would not die under torture and the authority lose their hidden wealth. In addition, the Mamluk authorities' adoption of confiscation method when isolating or arresting senior officials and Amirs led to the consolidation of the concealing practice of wealth by its owners in the Mamluk era.

Keywords: Mamluk state, concealment of wealth, financial and administrative corruption, confiscation, torture.

مقدمة:

تفنن أصحاب الثروة في ابتكار أساليب مختلفة لإخفاء ثرواتهم عن أعين السلطة خاصة، والمجتمع عامة، وذلك خوفًا من مصادرتها من قبل السلطة، أو سرقتها ونهبها من قبل الخصوم أو العامة في أوقات الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، ولذا نلحظ أن كثيرًا من أثرياء الدولة المملوكية من الأمراء والمسؤولين وكبار الموظفين قد استخدموا طرقًا عدة لإخفائها، وقد تم الكشف عن عدد من هذه الأساليب في أثناء استخلاص هذه الأموال من الأثرياء بطرق العقاب المختلفة، فضلاً عن الروايات التي أشارت إلى اللُّقى والخبايا والكنوز التي تم الكشف عنها، إلى غير ذلك من طرق يمكن أن تكشف عنها هذه الدراسة.

سوف نتعرض في هذا البحث للحديث عن إخفاء الثروات في الدولة المملوكية بمرحلتيها الأولى (٦٤٨- ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٢م)، والثانية (٧٨٤- ٩٢٣هـ/ ١٣٨٢- ١٥١٧م)؛ للتعرف على حجم هذه الثروات، وأنواعها ووظائف الأثرياء الذين أخفوها، والدوافع الكامنة وراء هذا الإخفاء، وطرقهم وأساليبهم في ذلك، والطرق التي أدت إلى كشفها والعثور عليها، ومصير هذه الكنوز والثروات عقب العثور عليها.

لم يجد الباحث -فيما اطلع عليه- دراسات حديثة تعرضت إلى هذا الموضوع بشكل مباشر أو غير مباشر، سوى المعلومات المصدرية التي ذُكرت في السياق العام لأحداث المصادرات التي انتهجتها دولة المماليك وعدتها أحد المداخيل المهمة لبيت المال، وعولجت هذه المصادرات في دراسات حديثة نذكر منها: دراسة البيومي إسماعيل الشربيني بعنوان: "مصادرة الأملاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك)"، ودراسة غسان محمد العزام بعنوان "المصادرات في بلاد الشام في الدولة المملوكية الأولى ٦٤٨- ٧٨٤هـ/ ١٢٥٠- ١٣٨٢م"، ودراسة رانيا أسامة فكري بعنوان "التعويق زمن سلاطين المماليك (٩٢٣- ٦٤٨هـ/ ١٥١٧- ١٢٥٠م)". ولعل هذه الدراسة تسهم قدر الإمكان في إلقاء الضوء على هذا الموضوع المهم، وتفيد -بإذن الله- المكتبة التاريخية بشكل عام والدراسات المملوكية بشكل خاص.

أولاً: مصطلح الثَّروة وأنواعها خلال فترة البحث:

الثَّرْوة لغة من الجذر "ثرو"، والثروة تعني كثرة العدد من الناس والمال، فيقال: ثروة رجالٍ وثروة مالٍ. وفي ذلك يقول الرسول ﷺ "ما بعث الله نبيًا بعد لوط إلا في ثروة من قومه"[(١)]. والثروة هي العدد الكثير، وثروة من مال، أي مال كثير، فالثراءُ يعني في مجمله كثرة

المال[٢]. وشاهد الثَّراء كثرة المال، وفي حديث إسماعيل عليه السلام، أنه قال لأخيه إسحاق عليه السلام "إنك أثْرَيتَ وأَمْشَيتَ"، أي كَثُر ثراؤك وهو المال، وكثرت ماشيتك[٣]. كما قيل: مالٌ ثريٌّ أي غنيٌّ كثير، والثَّوران: الغزير الكثير المال. وامرأةٌ ثروى أي مُتَمَوّلَة[٤].

أما المذكور في روايات المصادر عن الثروة، فكان يسمى أموالاً، والأموال المقصودة هنا هي أموال نقدية وأخرى عينية، ويمكن معرفة فئات هذه الأموال وأنواعها من خلال النظر إلى روايات المصادر التي تحصي ثروات الأثرياء في الدولة المملوكية من الأمراء وكبار الموظفين والتجار، وغيرهم بعد مصادرتها، والتي سيرد بعضها في صفحات هذا البحث، فسنجد فيها من صنوف الممتلكات ما يخرج عن الوصف. فكانت تشمل هذه الأموال على وجه التقريب كل ما يمكن تملكه في ذلك الوقت، مثل: النقود الذهب والفضة، والتحف، والجواهر، والأقمشة، والأسلحة، والآلات، والخيول، والغلمان، والمماليك، والجواري، والغلال، والأنعام، والعقارات، وغيرها.

والأمثلة الواردة في البحث تشتمل على كثير من أنواع الثروة وفئاتها في العصر المملوكي، مما يغني عن ذكرها هنا، والواقع أن الثروة تعني كل ما يمكن تملكه، عينًا أو نقدًا، وقد أشارت المصادر إلى أنواع كثيرة من الثروات في العصر المملوكي، وقد ذكر المقريزي ملكية "المملوك" كونه أحد أقسام الثروة في ذلك الوقت، ففي روايته لأحداث سنة ٧٢٩هـ/ ١٣٢٩م ذكر أن الحاجب قد أصدر مرسومًا بألا يباع: "مملوك تركي لكاتب ولا عامي، ومن وجد عنده مملوك فليبعه، ومن عثر عليه بعد ذلك أن عنده مملوكًا طولع به السلطان، فباع الناس مماليكهم وأخفوا بعضهم"[٥].

ثانيًا: ظاهرة إخفاء الثروة قبيل العصر المملوكي:

كانت إشارات المصادر لظاهرة إخفاء الثروات في العصر الأيوبي إشارات قليلة ومقتضبة، فعلى الرغم من حديثها عن بعض المصادرات التي وقعت خلال هذا العصر، فإن التركيز انصب على حدث المصادرة نفسها دون تفصيل في كيفية استخراج الأموال من المصادرين أو طرق إخفائهم لها، أو العقوبات التي تعرضوا لها، ومن أمثلة ذلك مصادرة العزيز عثمان مجموعة من أغنياء القاهرة في سنة ٥٩٤هـ/ ١١٩٨م، من بينهم رجل يدعى "ابن خالد"، فأخذ منه خطًا بألف دينار، "وصار الإنفاق في السماط من هذه الوجوه"[٦].

كما صادر السلطان العادل ممتلكات بعض المسؤولين في الدولة في سنة ٦٠٢هـ/

١٢٠٥م، فصادر من عبدالكريم أخي القاضي الفاضل عشرين ألف دينار، ومن شرف الدين إبراهيم بن عبدالرحمن بن قريش خمسة آلاف دينار[٧]. كما صادر الوزير صفي الدين بن شكر ونفاه إلى آمد، فأخذ منه ستمائة ألف دينار، وصادر متولي الإسكندرية حسام الدين يونس، واستولى منه على ثلاثمائة ألف دينار[٨].

أعاد السلطان الكامل ابن العادل الوزير صفي الدين بن شكر من منفاه في سنة ٦١٥هـ/ ١٢١٨م، وذلك للاستعانة به في مصادرة بعض المسؤولين؛ بالإضافة إلى أرباب الأموال من التجار والأعيان، وما أن توفي في سنة ٦٢١هـ/ ١٢٢٤م، حتى أمر الكامل بالقبض على ورثته، ومصادرة ممتلكاته وأمواله[٩]. وصادر أيضًا أملاك القاضي الأشرف أحمد بن القاضي الفاضل، وصادر مكتبته التي أمر بأن تحمل كتبها وأخشابها إلى القلعة[١٠].

وقام الصالح نجم الدين أيوب بمصادرة الأمراء الذين عاونوه على القبض على أخيه العادل الصغير، فأخذ يتتبعهم بالاعتقال واستصفاء الأموال[١١]. كما صادر بعض الأملاك الخاصة عندما عزم على تشييد مدرسة بين القصرين وقلعة جزيرة الروضة في سنة ٦٣٩هـ/ ١٢٤١م[١٢]. وصادر المعظم تورانشاه، آخر السلاطين الأيوبيين في مصر، أملاك فخر الدين بن شيخ الشيوخ[١٣] واستصفى أملاكه التي بلغت خمسة عشر ألف دينار، على إثر وفاته بالمنصورة سنة ٦٤٧هـ/ ١٢٤٩م أمام الحملة الصليبية السابعة[١٤].

يستنتج من الأمثلة السابقة، التي عكست طبيعة مصادرات السلطة للأثرياء في الدولة الأيوبية، أن الإجراءات المتبعة في مصادرة الثروات لم تبلغ ذلك القدر المعقد من التدقيق والبحث والاستقصاء الذي بلغته في العهد المملوكي، كما سنرى، ولعل ذلك نابع من أن الملكية الفردية في العصر الأيوبي كانت محدودة جدًا في وقت كان جل ثروات الدولة موجهًا لسد نفقات الجهاد ضد الصليبيين[١٥].

وهذا يدفعنا إلى القول بأن انتشار أو انحسار ظاهرة إخفاء الثروات في المجتمعات متعلق بمدى ثراء أفرادها، سواء كانوا حكامًا أو محكومين، وهذا الذي توفر في عهد الدولة المملوكية.

وينطبق هذا الأمر أيضًا على الفاطميين، ففي فترة الاستقرار والرخاء التي عاشها المجتمع الفاطمي في أغلب فتراته قد دفع إلى ظهور بعض حالات الإخفاء للثروات، نذكر منها -على سبيل المثال- ما ورد في رواية شاهد عيان أوردها المقريزي في خططه حيث يقول: "كنت بالقاهرة يومًا من شهور سنة تسع وخمسين وأربعمائة، وقد استفحل أمر المارقين وقويت

شوكتهم، وامتدت أيديهم إلى أخذ الذخائر المصونة... فرأيت وقد دخل [بعضهم] في الإيوان الصغير... وكان معهم أحد الفراشين والمستخدمين برسم القصور المعمورة؛ فدخلوا إلى حيث كان الديوان النظري في الإيوان المذكور، وصحبتهم فعلة. وانتهوا إلى حائط مجير؛ فأمروا الفعلة بكشف الجير عنه. فظهرت حنية باب مسدود، فأمروا بهدمه، فتوصلوا منه إلى خزانة ذكر أنها عزيزة من أيام العزيز بالله، فوجدوا فيها من السلاح ما يروق الناظر، ومن الرماح العزيزية المطلية أسنتها بالذهب ذات مهارك فضة مجراة بسواد ممسوح، وفضة بياض ثقيلة الوزن عدة رزم، أعوادها من الزان الجيد. ومن السيوف المجوهرة النصول، ومن النشاب الخلنجي وغيره ... مما قيمته تزيد على عشرين ألف دينار"[١٦].

وبهذا فيمكن القول إن ظاهرة إخفاء الثروات قد بلغت أوجها في العصر المملوكي، وأصبح لها قواعدها وفنونها الخاصة، سواء كان في أساليب وطرق إخفائها، أو إجراءات البحث عنها واستخراجها، وكذلك في طرق الاستفادة منها وتوظيفها في التنافس والصراع بين المسؤولين في الدولة. وهذا ما سنحاول استعراضه في الصفحات الآتية.

ثالثًا: أصحاب الثروات في المجتمع المملوكي:

شهد العصر المملوكي ثراءً اقتصاديًا وماديًا كبيرًا، وكان ذلك انعكاسًا للحالة الاقتصادية المزدهرة التي تمتعت بها دولة المماليك في أغلب فتراتها، ولذا نجد اتفاقًا بين معظم المؤرخين[١٧] حول الرخاء والثراء الاقتصادي الذي كانت تعيشه دولة المماليك، ولا سيما في الحقبة الأولى منها، مما مكنها من تجهيز جيوش ضخمة تصدت للمغول والصليبين، وحافظت على الأمن والاستقرار.

وبدا أيضًا هذا الثراء في معدلات الإنفاق المرتفعة الذي قد يصل إلى حد الإسراف في شؤونهم الخاصة والعامة، ولا شك أن هذا الثراء يعود في مجمل أسبابه إلى سيطرتهم على طرق التجارة بين الشرق والغرب، في وقت كانت قد أغلقت فيه الطرق الأخرى بسبب موجات التتار التوسعية وما ترتب عليها من انعدام للأمن وقلة السلامة خلال تلك الفترة[١٨]، هذا إلى جانب مداخيل الزراعة واهتمامهم بها[١٩]، والتي كانت عماد اقتصاديات العصور الوسطى، إذ نشطت عمليات تنظيم شؤون الري وتطهير الترع وإنشاء الجسور وعمارتها، يضاف إلى ذلك تطور الصناعة وارتقائها مثل: صناعة النسيج والزجاج والمصنوعات المعدنية والخشبية، وغيرها[٢٠].

وقد قسم المقريزي طبقات السكان بمصر في العصر المملوكي إلى سبع فئات، وهم: "الفئة الأولى: طبقة أهل الدولة، والفئة الثانية: أهل اليسار من التجار وأولي النعمة من ذوي الرفاهية، والفئة الثالثة: الباعة وهم متوسطو الحال من التجار، ويقال لهم أصحاب البز، وألحق بهم أصحاب المعايش وهم السوقة، والفئة الرابعة: أهل الفلاح، وهم أهل الزراعات والحرث، سكان أهل القرى والريف، والفئة الخامسة: أرباب الصنائع والأجراء أصحاب المهن، والفئة السادسة: الفقراء، وهم جل الفقهاء وطلاب العلم، والكثير من أجناد الحلقة ونحوهم، والفئة السابعة والأخيرة: ذوو الحاجة والمسكنة، وهم السؤآل الذين يتكففون الناس ويعيشون منهم"[٢١]. ما يهمنا هنا هما الطبقتان الأولتان اللتان هما أرباب الثروات.

والمتتبع لتراجم بعض الأثرياء الذين ذكرتهم المصادر خلال عهد المماليك يلاحظ أنهم متنوعون وظيفيًا، فأغلبهم كان من الطبقة الحاكمة من أرباب السيف من الأمراء، وأرباب القلم من المعممين وكبار موظفي الدولة، وبعضهم ينتمي إلى طبقة المحكومين من علماء الدين أو الرهبان المسيحيين أو التجار، وغيرهم. ومن أبرز الأمراء نجد الأمير حسام الدين طرنطاي[٢٢]، فنجد من بين أمواله كما يروي كل من ابن الجزري[٢٣] وابن الفرات[٢٤] أنها كانت جملة عظيمة: "فمن الذهب العين ستماية ألف دينار، ومن الفضة سبعة عشر ألف رطل[٢٥] وماية رطل مصري، عنها زيادة على مئة وسبعين قنطارًا[٢٦] فضة سوى الأواني، ومن العدد والأسلحة والأقمشة والآلات والخيول والمماليك ما يتعذر إحصاء قيمته، ومن الغلات والأملاك الشيء الكثير جدًا، ووجد له من البضائع والأموال المسفرة على اسمه والودائع والمقارضات[٢٧] والقنود[٢٨] والأعسال والأبقار والأغنام والرقيق وغير ذلك شيء يجل وصفه، هذا سوى ما أخفاه مباشروه بمصر والشام" وأبلغ تعبير على عظم ثروة الأمير حسام الدين طرنطاي، ما قام به الأشرف خليل بن قلاوون حيث أخذ يقلبها، ويقول "من عاش بعد عدوّه يومًا فقد بلغ المنى"، ومن الأمثلة الأخرى على ثروة الأمراء، نجد الأمير سيف الدين سلّار الصالحي نائب السلطنة[٢٩] التي تغنت المصادر في ثروته، فيذكر الكتبي الذي نقل رواية كلٍ من البرزالي والجزري أن: "سلار نال من سعادة الدنيا ما لا يوصف، وجمع من الذهب قناطير مقنطرة، حتى اشتهر على ألسنة الناس أنه كان يدخله كل يوم مئة ألف درهم، واستمر في دست النيابة إحدى عشرة سنة و، كان إقطاعه بضعةً وثلاثين طبلخاناه[٣٠].. وأخذ له ثلثمائة ألف ألف دينار وشيء كثير من الجواهر والحلي والحلل والسلاح والغلال؛ مما لا يكاد يحصر.. تسعة عشر رطلاً بالمصري زمردًا، ياقوت رطلان، بلخش رطلا ونصف، صناديق ستة

ضمنها جواهر وفصوص ألماس وغيره، لؤلؤ كبار مدور من زنة درهم إلى مثقال[٣١]، ألف ومئة وخمسون حبة ذهب، مئتان ألف وأربعون ألف مثقال..."[٣٢].

ويُذكر في هذا المجال الأمير سيف الدين تَنْكِز[٣٣]، فبعد الوحشة التي وقعت بينه وبين السلطان الناصر محمد واعتقال الأخير له في ذي الحجة سنة ٧٤٠هـ/ يونيو ١٣٤٠م، ثم قتله في سجنه بعد اثني عشر يومًا من اعتقاله، كلف السلطان الأمير سيف الدين بشتاك[٣٤] ورهط من الأمراء للتوجه إلى دمشق وحصر أملاك الأمير تنكز التي كانت من الكثرة والعظمة بمكان ما جعلت المصادر المعاصرة تصفها وصفًا يفوق التصور، فهذا شمس الدين الشجاعي المعاصر للأحداث يقول: "وأخذوا سائر موجود تنكز وخيله وبركه وأثاثه وما يعرف به. وكان شيئًا عظيمًا ما لا يمكن ذكره، ولا يقبله العقل، حتى أن من جملة ما وجد له حمل قطار جمال مسك وأموال عظيمة وذخائر جليلة، ووجد له ذهب عين ثلثمائة ألف دينار وخمسون ألف دينار، ومئة ضيعة ملك"[٣٥]. والأمثلة عن الأمراء الأثرياء في الدولة المملوكية كثيرة ويصعب حصرها.

أما عن الأثرياء من المعممين[٣٦] في الدولة المملوكية فعددهم كبير أيضًا، لعلنا نذكر منهم الوزير شمس الدين محمد بن السّلْعُوس[٣٧]، الذي كان يحتل مكانة كبيرة عند السلطان الملك الأشرف خليل بن قلاوون، وبعد فتنة مقتل الأشرف خليل بن قلاوون، قبض عليه وسلم إلى الأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري[٣٨] شاد الصحبة[٣٩]؛ ليُحقق معه في أمواله، وكان من ألد أعدائه، فكان يعذبه ويضربه كل يوم، ثم أسند الأمر إلى الأمير بدر الدين لؤلؤ المسعودي[٤٠] شاد الدواوين[٤١]، واستمر هو أيضًا في تعذيبه بأشد أنواع العذاب إلى أن مات في شهر صفر من سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م[٤٢].

ومن الأمثلة المشهورة من أثرياء المعممين في الدولة المملوكية، ناظر الخاص[٤٣] في عهد الناصر محمد بن قلاوون، شرف الدين النشو[٤٤]، والذي كان يتمتع بحظوة ومكانة كبيرة عند الناصر محمد، وصفه الصفدي: "القاضي الكبير الأثير المهيب شرف الدين النشو ناظر الخاص"[٤٥]، إلى أن حان موعد نكبته، فأمر السلطان بالقبض عليه وعلى إخوته وأقربائه في يوم الإثنين ٢ صفر ٧٤٠هـ/ ٨ أغسطس ١٣٣٩م، ومصادرتهم، فوجدوا ثروة عظيمة من جملتها "ستون جارية وخمسة عشر ألف دينار، وخمسمائة حبة لؤلؤ قيمة الحبة تتراوح ما بين ألف إلى ألفي درهم، وسبعون فص بلخش[٤٦]، قيمة كل فص ما بين ألفين إلى خمسة آلاف درهم،

وقطعتا زمرد فاخر زنتهما رطل ونيف، كما عُثر على حبل من اللؤلؤ كبير الحجم ووزن كل حبة أربعمائة مثقال..."[٤٧].

ويحضر في هذا السياق ذكر أحد رجال الدين المسيحيين الأثرياء، وهو بولس الراهب المعروف بالحَبيس[٤٨]، وقد ظهر ثراؤه عندما تصدى لسداد ما قرره الظاهر بيبرس من فدية على أهل الذمة في مصر جراء حرقهم حارة الباطِلِيَّة[٤٩]، بالقاهرة في سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م، وكان مقدارها خمسمائة ألف دينار موزعة على السنوات[٥٠].

كما كان من التجار الأثرياء من كان محل رصد من السلطة المملوكية، ومن هؤلاء ذاك التاجر الثري نجم الدين عباس الجوهري، والذي أمر المنصور قلاوون باعتقاله ومصادرته في سنة ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م، وكان هذا الرجل قد اشترى ضيعة من ابنه الملك الأشرف خليل بن قلاوون في منطقة البقاع، فطلبت منه السلطة رد ما أخذه من ريعها، فرد إلى بيت المال: "خمسمائة ألف درهم، فحمل جوهرًا قوّم له بثمانين ألف درهم، فشدد عليه الطلب، فجاء إلى مدرسته التي أنشأها بدمشق، وحفر في دهليزها، وأخرج خونجاه ذهب (مائدة)، مرصعة بالجوهر، وعليها فرقة مرصعة، فقوم ذلك بأربعمائة ألف درهم، وسبك الذهب، وكان سبعة آلاف دينار، ونقل الجوهر إلى الخزانة"[٥١].

وهكذا يتضح من هذه الأمثلة أن فئات الأثرياء في دولة المماليك الأولى، قد تنوعت بين الفئات العسكرية والأخرى المدنية، وبين موظفي الدولة وآخرين من خارج السياق الإداري الرسمي، والواقع أن الدولة قد مارست المصادرات على الجميع لأسباب مختلفة، منها الأحوال الاقتصادية للدولة وحاجتها إلى الأموال، إضافة إلى كون المصادرة نوعًا من العقوبات التي استخدمتها الدولة ضد المتمردين والعصاة لمخالفتهم لها، وأحيانًا تكون تعبيرًا عن الانتقام الشخصي بين المتصارعين، إلى غير ذلك من أسباب. أضف إلى ذلك ما يمكن أن يمثله طمع السلطة في أموال أصحاب الثروات من سبب مهم لإخفائهم لها، هذا الطمع الذي امتد لمصادرة أموالهم بعد الموت، إلى غير ذلك من أسباب.

وما يهم هذه الدراسة -بشكل مباشر- مسألة إخفاء هؤلاء الأثرياء على اختلاف فئاتهم ثرواتهم، ويبدو أن السلطة المملوكية كانت تُسلم مبدئيًا بقضية إخفاء الثروة ممن تعتقلهم من رجال الدولة لمصادرة أموالهم، فكثيرًا ما نجد إجراءً مؤكدًا بعد اعتقال هؤلاء الأثرياء من كبار الموظفين، وهو أن يُجبرَوا بداهة على الاعتراف بأموالهم، الظاهر منها والمخبأ،

وكانت تستخدم أشد أنواع التعذيب لاستخلاص هذه الاعترافات، وهذا ما سنتعرض لذكره في المحاور الآتية.

رابعًا: أسباب إخفاء الثروات:

لم تتطرق المصادر صراحة إلى ذكر أسباب محددة لقيام الأثرياء بإخفاء ثرواتهم، لكن يمكن استنتاج بعض الأسباب من سياق الأحداث، فإخفاء الثروة -في حد ذاته- ينم عن حالة من الخوف والقلق لدى الأثرياء وأصحاب رؤوس الأموال من التقلبات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها الدول، ولذا كانوا يسعون إلى التفنن في إبعاد أموالهم النقدية أو العينية عن الأعين، وذلك في عصر خلا من المؤسسات المالية التي قد تتولى حفظ ثروات الأثرياء وضمان رؤوس أموالهم. كما يمكن كون إخفاء الثروة أسلوبًا لجأ إليه الأثرياء من موظفي الدولة حتى يخفون عنهم شبهة الفساد المالي والإداري، والظهور بمظهر الأمانة وعدم الاستفادة المادية من الوظيفة، أو التكسب باستغلال النفوذ الوظيفي لهم في الدولة.

وكان من المتوقع مع غلبة مناخ الشك والتوتر على الأجواء السياسية في الدولة المملوكية، وكثرة الصراعات السياسية والعسكرية على مدار تاريخ هذه الدولة، وبروز قاعدة "الحكم لمن غلب"، وانعكاس ذلك على جميع نواحي الحياة في المجتمع، أن يمثّل إخفاء الثروة ظاهرةً عامةً ومهمةً في سير الأحداث.

كان قلق الأثرياء على أموالهم من السرقة أو النهب أحد الأسباب المهمة وراء إخفائهم لها، أو أن تطال يد السلطة أموالهم في صورة جبايات أو مصادرات أو غيرها، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما ذُكر آنفًا عن الحَبيس الراهب وموقف الظاهر بيبرس منه، ففي إشارة النويري إلى ثرائه يقول: "كان في ابتداء أمره من كتّاب صناعة الإنشاء، ثم ترهب وانقطع في جبل حلوان، فيقال إنه وجد في مغارة منه مالاً للحاكم العبيدي كان قد وضعه هناك، فتصدق هذا الحبيس على الفقراء من سائر الملل؛ فوصلت فتاوى الفقهاء إلى السلطان بقتله، وعللوا ذلك خوف الفتنة؛ فأحضره في سنة ست وستين وستمائة، وطلب منه المال وأن يعرّفه من أين أصله؟ وكيف حصل له؟ فلم يعرفه وجعل يُغالطه ويدافعه، إلى أن آيس السلطان منه فعذبه حتى مات، وذُكر أن مبلغ ما وصل إلى بيت المال وما واسى به من مدة سنين: ستمائة ألف دينار عينًا مما أُحصي بقلم الصيارفة الذين كان يجعل الأموال عندهم ويكتب إليهم أوراقه بما يعطيه، وذلك غير ما كان يعطيه سرًا من يده"[٥٢].

ومن أمثلة ذلك أيضًا ما أورده المقريزي في أحداث سنة ٧٠٤هـ/ ١٣٠٤م عما تعرّض له أحد التجار، دون أن يذكر اسمه، فكان يملك قطعة زمرد تزن حوالي مئة وخمسة وسبعون مثقالاً، وأخذ يعرضها على بعض الأمراء، فتم تقييم ثمنها بحوالي مئة وعشرين ألف درهم، ولما أبى بيعها، أخذت منه، وأرسلت إلى السلطان الذي صادرها على الفور، "فمات التاجر غمًّا"[٥٣].

ولم يقتصر طمع السلطة في أموال أصحاب الثروات الظاهرة والمخفية أثناء حياتهم فقط، بل تعدى هذا الطمع إلى ما بعد الممات، حيث كان إخفاء بعضٍ من أموال التركات عن أعين السلطان أمرًا مألوفًا، فنجد مثلاً أن ناصر الدين البارزي قد أخفى مبلغًا من المال تم الكشف عليه بعد مماته، فيذكر السخاوي في ترجمته: "وظهرت له أموال عظيمة احتاط السلطان على معظمها"[٥٤]، كما يروي المقريزي في أحداث شهر ذي القعدة سنة ٨٢٣هـ: "فيه ظهرت دخيرة لناصر الدين محمد بن البارزي فيها نحو من سبعين ألف دينار أخذها السلطان [المؤيد شيخ المحمودي]"[٥٥].

وكان يتقرب بعض الأشخاص إلى السلطان بوشايتهم عن أماكن إخفاء الثروات لبعض أصحاب الثروة، نذكر منهم -مثلاً- أبا الخير النحاس، وهو أحد الباعة الذي تقرب إلى السلطان بواشيته عن الشيخ أبي العباس الوفائي، حيث ذكر أن ما بيد الوفائي من أموال إنهما هو من جملة ذخائر جوهر القنقبائي الخازندار التي بقيت عنده بعد موته[٥٦].

ويبرز هنا سؤال: هل كان النظام المالي في الدولة المملوكية يمتلك من السبل والأساليب المالية التي يمكن أن تحد من ظاهرة إخفاء الثروة؟ وما دور الصيارفة[٥٧] والجهابذة[٥٨] في حفظ الأموال النقدية للأثرياء في آنذاك؟ وتأثير هذا الدور سلبًا أو إيجابًا على إخفاء الأثرياء لأموالهم. فكانت مكاتب الصيرفة أو بيوت أموال الصيارفة أحد الأركان المهمة للنظام المالي المملوكي، فضلاً عن الموظفين الرسميين من الصيارفة الذين لحقوا بدواوين بيت المال ودور الضرب، فكان يعمل تحت يد كريم الدين الكبير ناظر الخاص مجموعة من الصيارفة، يخدم بعضهم شؤون الديوان الخاص، والبعض الآخر كان يتولى خدمة وتدبير شؤونه الخاصة، إذ كان يلازمه صيرفي بشكل دائم، يزوّده بالأوراق المالية ودفاتر الحسابات[٥٩].

وانتشرت مكاتب الصيارفة وحوانيتهم في المدن والشوارع والخانات والأسواق والوكالات والفنادق، فكانت حوانيتهم بمثابة مصارف لحفظ الأموال النقدية والودائع، وأشار ابن بطوطة عند نزوله بأحد الفنادق إلى حفظ أموال النزلاء من التجار، إذ يسلم النزيل

أمواله إلى صاحب الفندق الذي يحصيها ويضمنها له حتى خروجه[٦٠].

وعلى الرغم من النشاط الكبير الذي قام به الصيارفة والجهابذة في النظام المالي المملوكي، ودورهم في تسيير الكثير من المعاملات المالية، فإنه لم يكن لهذا النظام دور كبير في حفظ أموال الأثرياء مددًا طويلة، فغالبًا ما كانت أعمالها تدور حول المعاملات المالية العاجلة أو اليومية، أو ما يسمى حاليًا بالحساب الجاري، ومن ثم فلم تقم بدور كبير في حفظ الأموال والودائع إلا بشكل مؤقت لزوم تسيير الأعمال لهذا التاجر أو ذاك الأمير، أضف إلى ذلك أنها ارتبطت في الغالب بالجزء المعلن من الثروة فقط، أي الجزء الذي قد يظن التاجر أنه معرض لمخاطر المصادرة أو الاعتداء، ومن ثم، فإن الأموال التي كانت توظف في بيوت الصيارفة وحوانيتهم ما هي إلا جزء من ثروة الأغنياء وليس كلها، أما الجانب الأكبر منها، فلم يأمن الأثرياء على وضعها متداولة في السوق المالي للدولة، وإنما كانوا يخفونها عن الأعين، ولا يتركون في العلن إلا ما يسير شؤونهم المالية الوقتية واحتياجاتهم الخاصة. وسوف نلقي الضوء على تلك الكميات الضخمة من الأموال، النقدية والعينية، التي تحايل الأثرياء وأخفوها باستخدام أساليب وطرق متعددة في هذا البحث.

خامسًا: صور إخفاء الثروات في الدولة المملوكية:

أ. إخفاء الثروات عند المقربين في صورة ودائع وأمانات بعيدًا عن أعين السلطة:

كانت هذه إحدى الوسائل المهمة، بل أكثرها شيوعًا عند إخفاء الأثرياء ثرواتهم بعيدًا عن أعين السلطة، ونذكر من ذلك -على سبيل المثال- ما أقر به الوزير ابن السلعوس، السابق الذكر، تحت أثر التعذيب من أموال كان يخفيها عند بعض معارفه بالشام، فكتب تذكرة إلى دمشق بمبلغ تسعة آلاف دينار فحملت إلى مصر، ولكنه كان قد فارق الحياة من جراء التعذيب في سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م[٦١].

كما كانت هناك وديعة للأمير عز الدين الجناحي[٦٢] نائب السلطنة بغزة، أودعها عند فخر الدين الإعزازي[٦٣] وكانت هذه الوديعة عبارة عن صندوق مغلق أودعه الأمير عز الدين عند أحد أصحابه، ثم أخذه منه وأودعه عند التاجر المذكور، وما أن توفي الأمير حتى توجه التاجر إلى القاضي الشافعي بدمشق، الذي أمره بدوره بالتريث حتى يثبت خبر وفاة الأمير في سنة ٦٩٧هـ/ ١٢٩٨م، ثم أحضر الصندوق إلى الديوان السلطاني بدمشق، "فكان فيه من

الذهب اثنان وثلاثون ألف دينار، ومئتا دينار، وأربعة وثلاثون دينار، وحوائص ذهب، وطرز زركش بتتمة خمسين ألف دينار"[٦٤].

وتضمنت حادثة مصادرة أملاك الأمير سلار الصالحي إخفاءه بعض الأموال عند المقربين له، فقد وجد عند صهره الأمير موسى: "ثمانية صناديق كان من جملة ما فيها عشرة جواشن[٦٥] مجوهرة سلطانية، وتركاش ما يقوَّم، ومائة ثوب طرد وحش، وعوقب كاتبه، فأقر أنه كان يحمل إليه كل يوم ألف دينار ما يعلم بها غيره"[٦٦].

ورغم معرفة السلطة حاشية كل أمير وثري تريد مصادرته، ودور هذه الحاشية في الوصول إلى أموال الشخص المُصادر، فإن بعض المُصادرين بلغوا من الذكاء أن يخفوا بعض أموالهم عند أشخاص مجهولين بالنسبة للسلطة، وقد بدا ذلك -على سبيل المثال- في شخص اسمه مكين الترجمان[٦٧]، وهو أحد رجال كريم الدين الكبير غير المشهورين بالإسكندرية، حيث كان تحت يده مبلغٌ كبيرٌ من الدنانير الذهبية استطاع أن يسلب منه ثلاثة وخمسين ألف دينار دون أدنى مساءلة من مبعوثي السلطان لجهلهم به. فقد أرسل السلطان في سنة ٧٢٣هـ/ ١٣٢٣م إلى الإسكندرية كلاً من التاج إسحاق[٦٨]، والأمير علاء الدين مغلطاي الجمالي[٦٩]، لتحصيل الأموال الخاصة بكريم الدين هناك، وتمكنا من مصادرة مبلغٍ كبيرٍ كان يودعه كريم الدين عند بعض الأشخاص[٧٠].

وأيضًا في حادثة مصادرة الناصر محمد بن قلاوون للنشو، كان قد أودع عند صهره ولي الدولة صندوقًا فيه "مئة وسبعون فص بلخش، وستة وثلاثون مرملة مكللة[٧١] بالجواهر الرائعة وإحدى عشرة عنبرية مكللة بلؤلؤ كبار وعشرون طراز زركش، وغير ذلك ما بين لؤلؤ منظوم وزمرد وكوا في زركش، قُوم الجميع بأربعة وعشرين ألف دينار"[٧٢]. واستمر تتبع أقربائه ومعارفه لاتهام الدولة لهم بوجود ودائع للنشو عندهم، وقد نالهم كثير من الضرر لذلك التتبع، وتمكنت الدولة من استخراج نحو مئتي ألف دينار[٧٣].

وأثناء تحصيل السلطة أملاك الأمير زين الدين بركة[٧٤] عقب وفاته في سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨١م، وجدوا له مبلغًا عند محتسب القاهرة جمال الدين محمود العجمي يقدر بثلاثة وعشرين ألف دينار[٧٥].

ومن أحداث تتبع ودائع رجال الدولة من الأثرياء عند حاشيتهم، ما قام به الأمير خالد بن داود[٧٦] في سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٤م، إذ استمر في تتبع ودائع ابن زنبور عند المقربين منه، حتى

دلوه على صندوق كان قد أودع عند القاضي الحنفي بالجيزة، فركب إليه وأخذه منه فوجد فيه مصاغًا وزراكش، واستمر في تتبعه حتى أخذ منهم ما ينيف على مئة ألف دينار[٧٧].

كما أُلزم طواشي[٧٨] الملك الأشرف شعبان (٧٦٤- ٧٧٨هـ/ ١٣٦٣- ١٣٧٦م) بأن يفصح عن ذخائر مولاه في سنة ٧٨١هـ/ ١٣٨٠م، فدل على صندوق في موضع من الدور السلطانية؛ فوجد فيه مبلغ ثلاثين ألف دينار، ثم أشار إلى موضع آخر؛ فوجد فيه خمسة عشر ألف دينار وبرنيّة بها جواهر منها فص (عين الهر) زنته ستة عشر درهمًا[٧٩]، ثم عوقب فلم يعترف بشيء، ووجدت أوراق عند بعض جواري الملك الأشرف بخطه تتضمن أماكن أمواله وتفصيلها، فإذا تلك الأموال قد أخذت من بعده ولم يتأخر منها سوى مبلغ ثلاثين ألف دينار وعلبة بها جواهر وعلبة بها لؤلؤ عند الأمير طشتمر الدوادار[٨٠]، فتقرر الإفراج عن الطواشي[٨١].

ب. إخفاء الثروات عن طريق دفنها في باطن الأرض أو في أركان المنزل أو المدارس:

تُعدُ هذه الوسيلة من أقدم الوسائل في إخفاء الثروات، ولكنها تحتاج إلى ذكاء وجهد بدني، حيث يجب على صاحب الثروة أن يختار مكانًا يصعب على من يبحث عن المال أن يتوقع وجوده فيه، وكذلك تحتاج إلى جهد بدني، لأن الأسلم لصاحب المال أن يحفر بنفسه، وأن يعمق الحفرة بشكل كبير حماية للمال.

من ذلك ما أورده ابن شداد في سيرة الملك الظاهر من أن يهوديًا كان قد دفن أمواله في مكان ما بقلعة جعبر عند هجوم التتار عليها، وفر بأهله إلى مدينة حماة ببلاد الشام، وكان ماله مصاغًا وذهبًا وتحفًا، وبعد نفاذ ما كان بيده من أموال، أرسل إلى الملك المنصور صاحب حماة[٨٢] يخبره بأمواله التي دفنها في قلعة جعبر[٨٣]، ويطلب منه أن يرسل معه من يخفره ليأخذها، ويدفع منه النصف لبيت المال، فأرسل المنصور يستشير الظاهر بيبرس في أمر اليهودي، فكتب إليه أن يرسل معه رجلين لمساعدته، فلما توجه ووصل إلى الفرات، امتنع من كان معه من العبور خوفًا من العرب، فعبر هو وابنه. فلما وصل إلى قلعة جعبر أخذ في الحفر على دفينة، وإذا بطائفة من العرب على رأسه، فسألوه عن شأنه، فأخبرهم فأرادوا أن يقتلوه، فأخرج لهم كتاب السلطان القاضي بمعاونته في استخلاص ماله، فكفوا عنه، وساعدوه على الحفر حتى استخلص ماله، ثم أخذه وتوجهوا به إلى حماة، وسلموه إلى الملك المنصور، وطلبوا منه أن يكتب لهم كتابًا يكون معهم بتسليمهم اليهودي وأمواله إليه سالمًا، فكتب

لهم كتابًا بذلك ليحموا نفسهم من أية تهمة قد توجه إليهم من الظاهر بيبرس بخصوص هذا الأمر[٨٤].

ومن أحداث دفن الثروة لإخفائها في مكان ليس معتاد الدفن فيه ما جاء في مصادرة التاجر الثري نجم الدين عباس الجوهري، السابق ذكره، في سنة ٦٨٨هـ/ ١٢٨٩م، من أنه عندما اشتد عليه الطلب، فجاء إلى مدرسته التي أنشأها بدمشق، وحفر في دهليزها، وأخرج مائدة ذهب، مرصعة بالجوهر، وعليها فرقة مرصعة، فقوم ذلك بأربعمائة ألف درهم، بالإضافة إلى سبائك ذهب قدرت بسبعة آلاف دينار[٨٥].

وقيل عند مصادرة الأمير سلار الصالحي أن مملوكه دلَّ القائمين على مصادرته على كنز له مبني في داره، فوجد فيه أكياسًا وفتحوا بركة فوجدوها مملوءة أكياسًا[٨٦]. فقد وجدوا في موضع بين حائطين عدة أكياس لم يُعلم ما بها وكم يبلغ عددها، كما وجدوا في المرحاض شبه فسقية كشف عنها، فإذا هي مملوءة ذهبًا [٨٧].

وفي أثناء غزوة التتار على بلاد الشام مع محمود غازان[٨٨] في سنة ٦٩٩هـ/ ١٣٠٠م، كانوا يبحثون عن الخبايا أثناء سلبهم ذخائر المدارس والمساجد وغيرهما، ويصف المقريزي ذلك بقوله: "ونبشوا عن الخبايا؛ فظهر لهم منها شيء كثير حتى كأنهم كانوا يعلمون أماكنها"[٨٩]. ويبدو أن هناك من وشى بهذه الأماكن إلى التتار، فبعد انسحابهم اعتقل الأمير جمال الدين أقوش الأفرم نائب الشام[٩٠]عددًا من المفسدين بدمشق لمساعدتهم التتار في استخراج الأموال من الناس، ودلوا على عوراتهم[٩١].

كما بينت أحداث مصادرة الوزير علم الدين عبدالله بن أحمد بن زنبور في سنة ٧٥٣هـ/ ١٣٥٢م[٩٢]، أنه كان يخفي أموالاً في منزله وزوجته كانت على علم بمكانها، لذا قبض الأمير صرغتمش[٩٣]عليها وعلى ابنها رزق الله وهددها بضربه، إذا لم تعترف بمكان الأموال، فلما خافت على ولدها دلت على مكان كان يخفي فيه زوجها أمواله، فوجد فيه خمسة عشر ألف دينار وخمسين ألف درهم، كما وجد في بئر صندوقًا فيه ستة آلاف دينار ومئة وخمسين ألف درهم، كما هدم ركنًا من منزل ابن زنبور؛ فوجد فيه خمسة وستين ألف دينار، وحمل جميع هذا إلى الخزانة السلطانية[٩٤].

كما ذكر ابن الفرات في روايته عن مصادرة الأمير جمال الدين محمود بن علي الظاهري الأستادار[٩٥]. أن المال الذي تم الحصول عليه كان مخبّأً في سلم بيته، فيقول: "أرسل

السلطان في هذا اليوم الطواشي فارس الدين شاهين الحسني الجمدار إلى بيت الأمير جمال الدين محمود الظاهري[٩٦]، وكان متضعفًا؛ فأخذ زوجتيه الثنتين، وأخذ القاضي سعد الدين ابن غراب[٩٧] كاتب محمود وأخذ من بيته مالاً وقماشًا على حمالين، وذلك بعد الظهر من هذا اليوم، ثم بعد العصر منه نزل الطواشي المذكور، وطلب الأمير ناصر الدين محمد بن محمود، وطلع به إلى القلعة فعوق بها، وقيل إن المال الذي أخذ في هذا اليوم وجد في مكان في سلم بيت الأمير جمال الدين وجملته مئة ألف دينار"[٩٨].

وتشير روايات بعض المصادر إلى محاولة بعض الأثرياء من الأمراء إبلاغ السلطة بما لديهم من أموال قبل وفاتهم على أمل أن تتعامل السلطة مع الورثة تعاملاً حسنًا ولا يزعجونهم في قضية البحث عن ثروة والدهم المتوفى، ففي رواية للمقريزي سنة ٧٣٢هـ/ ١٣٣٢م عن مقابلة الفخر محمد بن فضل الله ناظر الجيش للسلطان قبل وفاته ليدله على ثروته فيقول: "وعرف [الفخر] السلطان أنه ادخر عشرة آلاف دينار وشيئًا من الجواهر... ثم قام الفخر وعاد إلى داره ثم طلب بعد ثلاثة أيام الأمير علاء الدين بن هلال الدولة، ودفع إليه ورقة مختومة وأوصاه أن يدفعها إلى السلطان بعد موته، فأوقف ابن هلال الدولة السلطان عليها وتركها عنده. فمات الفخر من الغد فنزل ابن هلال الدولة وأولاد التاج إسحاق وعدة من الأمراء إلى بيت الفخر وأحاطوا به. فوجدا فيه عشرة آلاف دينار، وهي التي عين الفخر وموضعها للسلطان، ووجدوا معها جواهر"[٩٩].

يبدو أن الناصر محمد لم يقنع بهذه البادرة الطيبة من الأمير الفخر ناظر الجيش، إذ طلب مملوك الفخر وكان اسمه لؤلؤ، وأمره أن يحصر له أملاك أستاذه، وهدده بالعقاب، فالتزم بألا يخفي شيئًا يعرفه، وأخذ يكتب في الأوراق ثروة أستاذه وشملت أصنافًا كثيرة من البضائع للتجارة وعددًا من البساتين ودواليب ومعاصر بأرض مصر، وضياعًا بالشام كدمشق وحماة وحلب وغزة والقدس، وغيرها منها ما وقفه، ومنها ما هو غير وقف. فأوقع السلطان الحوطة على جميع موجوده بديار مصر وكتب إلى نواب الشام بمثل ذلك ورسم بيع الأصناف؛ فبلغت قيمة ما وجد له ألف ألف درهم سوى ما تركه السلطان لأولاده"[١٠٠].

ومن دلائل استخدام البيوت مخابئ للأموال، ما أُشيع في سنة ٧٤٦هـ/ ١٣٤٦م عن ابنة المظفر بيبرس الجاشنكير أن في دارها بالقاهرة خبيئة مال، فحفر في الدار نحو قامة رجل، فلم يوجد شيء[١٠١]. كما اعتقل في العام نفسه جماعة من أهل قوص، كانوا قد اتهموا بأنهم وجدوا خبية مال، فصادرت الدولة أملاكهم[١٠٢]. وفي سنة ٧٤٧هـ/ ١٣٤٧م أُخذ من زوجة

الأمير الحاج آل ملك[١٠٣] "خبية غُمِزَ عليها[١٠٤] فيها أشياء جليلة"[١٠٥]، وفي سنة ٧٥٢هـ/ ١٣٥٢م عندما صدر الأمر بمصادرة الفار الضامن، فوقع عليه التعذيب والضرب بالمقارع حتى اعترف على خبيئة فيها نحو مئتي ألف درهم[١٠٦].

ومن دلائل استخدام المنازل مخابئ للثروات ما جرى من معاقبة بعض خصوم النشو وبعض كتاب القاهرة في سنة ٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م، فبعد تخريب البيوت وأخذ رخامها، حرثت الأرض بالمحاريث لإظهار ما فيها من خبايا[١٠٧]. والأمر نفسه حدث في دار النشو بعد مصادرته، حيث ركب الأمير آقبغا[١٠٨] إلى دور آل النشو بحارة المصاصة من مصر، وخربها كلها حتى سوى بها الأرض وحرثها بالمحاريث في طلب الخبايا، وحُملت أنقاضها ورخامها فلم يوجد بها من الخبايا إلا القليل[١٠٩].

ويظهر من هذه الرواية أن السلطة لم تكن تكتفي باعترافات المصادرين عن ثرواتهم المخبأة، بل كانوا يذهبون إلى محل إقامته ويحرثونه بالمحاريث لاستخراج ما هو مدفون في باطن الأرض من الخبايا والأموال.

كما اعترف ناظر الخاص تاج الدين أحمد بن الصاحب أمين الملك عبدالله بن غنام تحت التعذيب الذي أوقعه عليه الأمير شيخو في سنة ٧٥٥هـ/ ١٣٥٥م، بخبيئة كانت في داره، فنزل إلى داره الأمير قشتمر الحاجب، وشاد الدواوين مجد الدين الهذباني، وخالد بن داود، فوجدوا في الخبيئة ستة آلاف دينار[١١٠].

ومن خبيئات الأثرياء أيضًا تلك التي دلّ عليها ابن الطبلاوي[١١١] في أحداث سنة ٨٠٠هـ/ ١٣٩٨م، فقد تخيل السلطان برقوق شرًا من ابن الطبلاوي، فأمر الأمير يلبغا المجنون[١١٢] بمصادرة أمواله، فدل على خبيئة فيها مبلغ ثلاثين ألف دينار، ثم دل على أخرى فيها مبلغ تسعين ألف دينار، وأخرى عشرين ألف دينار[١١٣].

وفي أحداث سنة ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م أمر السلطان بمعاقبة الأمير جمال الدين الأستادار ليدل على أمواله، فعوقب "بالعصر في رجليه، فأخرج عدة ذخائر منها ذخيرة كانت مدفونة في حارة زويلة مدفونة في التراب ذهبًا صبيبًا من غير وعاء، زنته خمسة وخمسون ألف مثقال، غربلت من التراب ووزنت بحضرة قضاة القضاة الأربع وذخيرة أخرى في غده، وجد فيها تسع قفاف مملوءة ذهبًا، وحق فيه نفائس من الجوهر، وذخيرة ثالثة أخرجها ابنه أحمد بحضرة القضاة وكاتب السر من منزله بلغت مئتي ألف دينار واثنين وثلاثين ألف دينار عنها اثنان وعشرون قنطارًا وخمس قنطار حضروا بها القضاة وكاتب السر، ثم خبية أخرى من داره

بلغت ستين ألف دينار... ثم اعترف ابنه بذخيرة وجد فيها أحد عشر ألف دينار وثلثمائة دينار"[١١٤].

كما ورد في أحداث شهر ذي القعدة لسنة ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م أنه قد وجدت خبيئة لابن البارزي[١١٥] تضم حوالي سبعين ألف دينار، فأخذها السلطان لنفسه[١١٦].

وذكر المقريزي في أحداث سنة ٧٨٢هـ/ ١٣٨٠م أنه قد وجدت خبيئة تخص الأمير بركة في مصطبة صغيرة وسط الإسطبل الخاص به، كان يجلس عليها أحياناً، ويبلغ مقدار ما وجد في هذه الخبيئة سبعين قنطاراً من الذهب[١١٧].

ويشير المقريزي إلى أن المقابر كانت من بين الأماكن المهمة التي يُخفى بها الخبايا والثروات، فيذكر عن "جوسق حب الورقة" بالقرافة: "كان هذا الجوسق بحضرة تربة ابن طباطبا، أدركته عامرًا، وقد خرب فيما خربه السفهاء من ترب القرافة وجواسقها، زعمًا منهم أن فيها خبايا، فكان بالقرافة عدة قصور، وهي التي تسمى بالجواسق"[١١٨].

وتجدر الإشارة إلى إحدى الحيل اللافتة، والتي اتبعها بعض المصادرين لإخفاء ثرواتهم عن السلطة، ففي رواية ابن أيبك الدواداري عن مصادرة ابن هلال الدولة في سنة ٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م، والذي كان متحدثًا بأمر الوزارة في عهد الناصر محمد بن قلاوون، وكان قد نال مالاً وفيرًا من الخزانة السلطانية في أيام كريم الدين الكبير، فيروي الدواداري قائلاً: "بلغ المسامع الشريفة السلطانيّة خبر هذه الخزانة، وكيف حصل عليها ابن هلال الدولة من قبل مسكه بسنة كاملة، وتحقّق ابن هلال الدولة أنّه معطوب، فاتّفق مع هذا عبد الله البريديّ، وقال: تحيّل في صلتك بالقاضي شرف الدين النشو ناظر الخاصّ الشريف، واجعل أنّك عدوّى وحطّ علينا، وأطلعه على جميع مالي في الظاهر مثل: أملاك وغلال وخيول ومواشى، الأشياء التي لا يمكن إخفاؤها، فتحصل لك بذلك السلامة، وتكون موافقًا لنا ومقاتلاً معنا في الباطن، والظاهر أنّك متنصّح. فيقال «لو كان ثمّ أموال باطنة كان هذا أطلعنا عليها» فيحصل لنا ولك الغرض. -فخلص بهذه الحيلة التي أدقّ من ذباب السيف، وتوفّر جانب ابن هلال الدولة من عسف المستخرج. ولم يورد إلاّ ما كان له ظاهرًا لا يمكن إخفاؤه. فكان جميع ما حمل من جهته إلى آخر شهر صفر سنة خمس وثلاثين وسبع مئة، ثلاث مئة ألف درهم أو تزيد قليلاً ... واستقرّ ابن هلال الدولة وأقاربه متعافين إلى هذا التاريخ، والله أعلم بما يكون من أمرهم"[١١٩].

تجدر الإشارة إلى أن هناك بعض حالات الإخفاء قد وصلت إلى بر الأمان دون اكتشاف

السلطة لها، لعلنا نذكر هنا مثلاً أورده النويري في أحداث سنة ٦٩٤هـ/ ١٢٩٥م، وذلك عندما تم اعتقال القاضي مجد الدين يوسف بن القباقي ناظر طرابلس، ونَدْب العادل كتبغا للأمير شمس الدين الأعسر[١٢٠] لمصادرة أملاكه التي كان قد اعترف بها، ومقدارها ألف ألف درهم، وبالفعل تمكن الأمير الأعسر من مصادرة ما ينيف على سبعين رأس بغالاً وأكاديش جياد، وأرسلها إلى مصر حتى اكتمل المبلغ الذي ادّعاه، ثم أفرج عنه عاد إلى وظيفته ناظرًا على المملكة الطرابلسية، وفي هذا يروي النويري: "عاد وكأنه لم يصادر. فبلغني أنه جلس ليلة، وهو يضحك مع أصحابه بطرابلس. فقال له بعضهم: أخذ منك ألف ألف درهم، وأنت تضحك. فقال: والله أقدر أنفق في جيش مصر -وأرى أن هذا الكلام، إن كان قاله، فهو من التغالي في القول- والله أعلم"[١٢١]، ورغم تردد النويري في قوله هذا إلا أنه دلالة على أن ما تم مصادرته هو جزء من أمواله فقط، أما الباقي فقد كان مخفيه عن السلطة.

سادسًا: طرق انتزاع المعلومات الخاصة بأماكن إخفاء الثروات والمكلفون بها:

تعددت طرق انتزاع المعلومات عن الأماكن التي كانت تخفى فيها الثروة، لعل أبرزها إرغام الشخص المصادر بالاعتراف على ممتلكاته وأمواله بتعذيبه، وكانت طرق استخراج هذه المعلومات طرق ذكية ومحترفة، بحيث تنزع اعترافات المصادرين دون المغالاة في معاقبتهم حتى لا يلقوا حتفهم تحت التعذيب، ومن ثم لا تتمكن السلطة من معرفة أماكن إخفاء أموالهم، هذا فضلاً أن الحاشية المحيطة بمن تمت مصادرته ومعاقبته، كانت أحد المفاتيح المهمة التي تدل السلطة على أماكن أموال المصادر، سواء كانوا موظفين وكتابًا وصيارفة عند المصادر أمواله؛ ومن ثم لديهم من الأوراق والحسابات وأسرار وخبايا هذه الثروة. هذا فضلاً عن الأقارب ممن يكون احتمالية أن أودع عندهم المصادر أمواله احتمالية كبيرة.

ومن أمثلة العقوبات التي كانت تستخدم لاستخراج معلومات عن أماكن إخفاء الثروات، الضرب بالمقارع، والضرب بالعصا، والجَلْد، والعصر، وضرب القصب في الأظافر، وغيرها. وكان النشو أكثر المسؤولين إسرافًا في استخدام طرق العقاب، مسلطًا سيف السلطان على المصادرين، واستخدم لؤلؤ شاد الدواوين ليعاقبهم، وبلغ النشو بذلك مكانة كبيرة عند الناصر محمد، ومن أمثلة ذلك محاسبته ولاة الأقاليم في سنة ٧٣٥هـ/ ١٣٣٥م، إذ ضرب "قنغلي" والي البهنسا أكثر من مرة حتى حمل إلى ديوان السلطان خمسة وسبعين ألف

درهم، ثم ضرب فخر الدين إياس الدواداري بالمقارع فاعترف بثلاثمائة ألف درهم ثم مات تحت العقوبة، والأمر نفسه مع شاد سوق الغنم[١٢٢].

وكانت يبتز النشو المعاقبين ليعترفوا على أموالهم بوسائل متعددة منها أن يأتي بابن المعاقب ويعذبه أمامه لكي يعترف كما فعل مع مستوفي الدولة أمين الدين قرموط، حيث ضرب ابنه ضربًا مبرحًا، فتألم قرموط لذلك وأقدم على الانتحار، فضرب نفسه بسكين في حلقومه ليهلك، إلا أن المباشرين على العقوبة تمكنوا من إنقاذه. كما عوقب ابن أبي الزين بوضع القصب بين أظفاره[١٢٣].

وفي السياق ذاته، فقد ابتز النشو أولاد التاج إسحاق وقبض على زوجة موسى بن التاج إسحاق وعوقبت وهي حامل عقوبة شديدة على إحضار المال حتى طرحت ما في بطنها، وكان ولدًا ذكرًا[١٢٤].

كما أمر النشو في سنة ٧٣٧هـ/ ١٣٣٧م والي البهنسا بمصادرة ابن زعازع لكثرة ماله، وإيقاع الحوطة على موجوده، "فلف والي البهنسا على أصابع ابن زعازع الخروق وغمسها في القطران، وأشعل فيها النار ثم عرَّاه ولوحه على النار حتى أخذ منه ما قيمته ألف ألف وخمسمائة ألف درهم، ووجد له أربعمائة فرجية بفرو ومئة وعشرين جارية وستين عبدًا ثم كتب عليه حجة بعد ذلك بمبلغ مئة ألف درهم واحتج النشو لمصادرته بأنه وجد كنزًا"[١٢٥].

وقد أشارت بعض المصادر إلى وظيفة "المستخرج"، وهو المكلف باستخراج الأموال من المصادرين أو من المتوفين الذين تركوا ثرواتهم.

وتجدر الإشارة إلى دور "الكُتَّاب" في الكشف عن خبايا مرؤوسيهم من الأمراء. بعد أن استعاد الناصر محمد بن قلاوون ملكه من المظفر بيبرس الجاشنكير في سنة ٧٠٩هـ/ ١٣٠٩م، جاء إليه كريم الدين أكرم بن العلم بن السديد، وهو كريم الدين الكبير الذي تولى الناصر الخاص للناصر محمد فيما بعد، وكان كاتب المظفر بيبرس، وأخذ يبذل جهده في تتبع أموال بيبرس، فقربه السلطان وبعض الأمراء لما لديه من معلومات عن ثروة المظفر بيبرس الجاشنكير، وأغدق عليهم بالكثير من الأموال[١٢٦].

وفي السياق ذاته عندما غضب السلطان على نائبه الأمير أرغون[١٢٧]، استدعى شرف الدين الخطيري كاتب الأمير أرغون وهدده بالشنق إن أخفي شيئاًا من مال أرغون، وألزمه

بكتابة حواصله فلما تنجزت الأوراق أحاط السلطان بجميع حواصله، وأخذ بعضها وأنعم بالباقي[١٢٨].

ومن هنا يتضح أن الدولة المملوكية قد اتبعت أساليب متنوعة لانتزاع اعترافات الأثرياء عن أماكن إخفاء ثرواتهم، منها التعذيب والعنف، ومنها الضغط النفسي بالمساومة معهم بتعذيب أسرهم إن لم يستجيبوا لهم، ومنها تتبع المعلومات لدى أفراد الحاشية والمقربين من الموظفين والكتاب والصيارفة وغيرهم، التي قد تفيدهم في معرفة أماكن إخفاء هذه الثروات.

الخاتمة:

وهكذا تبين لنا من خلال هذا البحث عدد من النتائج لعل من أهمها:

ازدياد حالات إخفاء الثروات في دولة المماليك مقارنة بغيرها من الدول السابقة لها، ولعل ذلك نابع من ثراء الدولة الذي انعكس على رجالها وموظفيها، وكان انتشار هذه الظاهرة مؤشرًا على حجم الثروات الكبيرة التي كانت بيد أهل السلطة ومن حولهم في العصر المملوكي.

وعلى الرغم من عدم تطرق المصادر صراحة إلى ذكر أسباب تفشي ظاهرة إخفاء الثروات، فإن أسبابها تكمن في حالة الخوف والقلق التي كانت تنتاب الأثرياء من استلاب أموالهم خاصة في أوقات القلق والاضطرابات.

كما كان للفساد السياسي والكسب غير المشروع دور كبير في اللجوء إلى إخفاء الثروات، فكان يظن كبار الموظفين أنهم إذا أظهروا ثرواتهم سوف يلفتون أنظار السلطة لهم، مما يجعلهم هدفًا للرصد والمصادرة.

ونجد أن أساليب إخفاء الثروات قد تعددت وتنوعت، فمنها ما كان يخفى عن طريق إيداعه لدى أفراد الحاشية أو الأقرباء على سبيل الأمانة، وهناك ما كان يخبئ أمواله في جدران المنازل والمدارس وأركانها، أو دفنها في باطن الأرض.

وقد لوحظ من سياق الأحداث أن هناك علاقةً قويةً بين الاضطرابات السياسية والأمنية في المجتمع وإخفاء الثروات، إذ إن الأثرياء قد اتخذوا من هذه الاضطرابات دافعًا قويًا يدفعهم إلى إخفاء ثرواتهم خوفًا من ضياعها أو سرقتها أو استعمالها مجالاً في الصراع بين المتنافسين على الحكم.

كان استخدام أسلوب العنف والقسوة في استخراج الثروات من أصحابها أكثر الأساليب استخدامًا وشيوعًا في العهد المملوكي، بل كان هذا العنف يطال أسرة المعاقب حتى يُرغم على الاعتراف بأماكن إخفائها وإلا سيتعرض أفراد أسرته لأشد أنواع العنف والتعذيب.

وكان استخدام السلطة لأُسر المصادرين وسيلة للضغط عليهم لكي يعترفوا بأماكن إخفاء الثروة ونابعًا من خوفهم من موتهم تحت عقوبة التعذيب، فكان الهدف هو انتزاع اعترافهم دون المغالاة في معاقبتهم حتى لا يلقوا حتفهم تحت التعذيب، ومن ثم لا تتمكن السلطة من معرفة أمكان إخفاء أموالهم.

أدى اتباع السلطات المملوكية لمنهج المصادرة عند عزل كبار الموظفين أو القبض على الأمراء إلى ترسخ ممارسة إخفاء الثروات لدى أصحاب الثروات في العصر المملوكي.

ملحق

بعض صور إخفاء الثروة الواردة في البحث

م	أصحاب الثروة	مقدار الثروة	أسلوب الإخفاء	طرق استخلاصها
١	الوزير ابن السلعوس	تسعة آلاف دينار	وديعة عند بعض معارفه في بلاد الشام	التعذيب
٢	الأمير عز الدين الجناحي	صندوق يحتوي على أكثر من مئة ألف دينار	وديعة عند التاجر فخر الدين الإعزازي	تسليم التاجر للمال طواعية إلى القاضي الشافعي بدمشق
٣	الأمير سلار الصالحي	ثمانية صناديق مليئة بالأموال والذخائر	وديعة عند صهره الأمير موسى	تم استخلاصها بتعذيب بعض أفراد حاشيته
٤	كريم الدين الكبير	مبلغٌ كبيرٌ من المال	وديعة عند بعض الأشخاص بالإسكندرية	التتبع والمصادرة
٥	النشو	صندوق يحتوي على ذخائر قيمتها أربعة وعشرون ألف دينار	وديعة عند صهره ولي الدولة	التتبع والمصادرة
٦	النشو	مئتا ألف دينار	وديعة عند بعض معارفه	التتبع والمصادرة
٧	الأمير زين الدين بركة	ثلاثة وعشرون ألف دينار	وديعة عند محتسب القاهرة جمال الدين العجمي	التتبع والمصادرة
٨	علم الدين ابن زنبور	صندوق	وديعة عند القاضي الحنفي بالجيزة	التتبع والمصادرة
٩	علم الدين ابن زنبور	مئة ألف دينار	وديعة عند بعض المقربين	التتبع والمصادرة
١٠	الملك الأشرف شعبان	عشرات الآلاف من	مواضع بالدور	معاقبة وتعذيب

م	أصحاب الثروة	مقدار الثروة	أسلوب الإخفاء	طرق استخلاصها
		الدنانير بالإضافة إلى الذخائر	السلطانية	طواشي الملك الأشرف
١١	الملك الأشرف شعبان	ثلاثون ألف دينار وعلبة جواهر ولؤلؤ	وديعة عند الأمير طشتمر الدوادار	أوراق بخط الأشرف شعبان تتضمن أماكن أمواله وتفاصيلها
١٢	يهودي من قلعة جعبر	مصاغ وذهب وتحف	تم دفنها في باطن الأرض	اختار أن يستخرجها بمساعدة السلطة مقابل التنازل عن نصفها لبيت المال
١٣	التاجر نجم الدين عباس الجوهري	ذخائر ذهب قومت بأربعمائة ألف درهم، بالإضافة إلى وسبعة آلاف دينار	مخبأة في مدرسته التي أنشأها بدمشق	المصادرة
١٤	الأمير سلار الصالحي	كميات ضخمة من الأكياس المعبئة بالأموال والجواهر	مخبأة في بعض المواضع بداره	معاقبة مملوكه حتى دلَّ على عليها
١٥	أهل الشام	خبايا كثيرة نبش عنها التتار أثناء حملة محمود غازان على بلاد الشام	مخبأة في مواضع مختلفة	وشى بها بعض المفسدين إلى التتار
١٦	علم الدين ابن زنبور	أموال كثيرة	مخبأة في مواضع بمنزله	اعترفت بها زوجته بعد تهديدها بتعذيب ابنها رزق الله
١٧	جمال الدين بن علي الأستادار	مئة ألف دينار	مخبأة في سلم داره	المصادرة والتعذيب
١٨	الفخر محمد ناظر	عشرة آلاف دينار	مخبأة في داخل داره	دلَّ السلطان عليها

م	أصحاب الثروة	مقدار الثروة	أسلوب الإخفاء	طرق استخلاصها
	الجيش	وجواهر		الفخر محمد بنفسه قبل وفاته
١٩	الفخر محمد ناظر الجيش	أصناف متعددة من الأموال بلغت ألف ألف درهم	متنوعة	دلَّ السلطان عليها مملوكه بعد وفاة سيده
٢٠	زوجة الأمير الحاج آل ملك	أشياء جليلة	خبيئة في داخل المنزل	تم الوشاية بمكانها
٢١	الفار الضامن	أموال كثيرة بلغت مئتي ألف درهم	خبيئة	التعذيب والضرب
٢٢	الأمير تاج الدين أحمد بن الصاحب	ستة آلاف دينار	خبيئة في داره	التعذيب والضرب
٢٣	الأمير علاء الدين ابن الطبلاوي	مئة وأربعون ألف دينار	خبيئة	الاعتراف تحت التعذيب
٢٤	جمال الدين الأستادار	ذخيرة ضخمة وأموال كثيرة	مدفونة في حارة زويلة	الاعتراف تحت التعذيب
٢٥	ناصر الدين ابن البارزي	سبعون ألف دينار	مدفونة	التتبع والمصادرة
٢٦	الأمير بركة	سبعون قنطارًا من الذهب	مدفونة في مصطبة بالإسطبل الخاص به	التتبع والمصادرة

حواشي البحث

* أستاذ مشارك بقسم التاريخ، كلية الآداب.

(١) محمد بن عيسى الترمذي، **الجامع الكبير - سنن الترمذي**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م)، ج٥، ص١٤٤.

(٢) محمد بن مكرم ابن منظور، **لسان العرب**، ط٣ (بيروت: دار صادر، ١٤١٤هـ)، ج١٤، ص١١٠.

(٣) المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، **النهاية في غرب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ج١، ص٢١٠.

(٤) محمد بن محمد بن عبدالرزاق الزبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة محققين، (الكويت: دار الهداية للطباعة، ١٩٦٥م)، ج٣٧، ص٢٧٠- ٢٧١.

(٥) أحمد بن علي المقريزي، **السلوك لمعرفة دول الملوك**، تحقيق: محمد مصطفى زيادة وسعيد عبدالفتاح عاشور، ط٢ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م)، ج٢، ق٢، ص٣١٣.

(٦) المقريزي، **السلوك**، ج١، ق١، ص١٤٢.

(٧) المقريزي، **السلوك**، ١/١، ١٦٥ -١٦٦؛ ابن يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، د.ت)، ج٦، ص١٢٦-١٢٧.

(٨) أحمد بن عبدالوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، تحقيق: محمد ضياء الدين الريس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م)، ج٢٩، ص٧٧.

(٩) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص١٣٠.

(١٠) المقريزي، **السلوك**، ١/١، ص٢٣٢.

(١١) المصدر السابق، ١/١، ص٢٩٨.

(١٢) يوسف بن قزأوغلي المعروف ب "سبط ابن الجوزي "، **مرآة الزمان في تواريخ الأعيان**، تحقيق: إبراهيم الزيبق وآخرين. (بيروت: دار الرسالة العالمية، ٢٠١٣م/ ١٤٣٤هـ)، ج٢٢، ص٣٧٤.

(١٣) فخر **الدين** يوسف بن شيخ الشيوخ محمد بن عمر الحَمُّوي الجُوَيْني، من أسرة عملت في خدمة سلاطين الدولة الأيوبية منذ نشأتها، ونالت حظوة كبيرة عندهم، ولد في دمشق سنة ٥٨٢هـ/ ١١٨٦م، استشهد بمعسكر الجيش الأيوبي أمام مدينة المنصورة. انظر: أحمد بن محمد الحُسيني، **صلة التكملة لوفيات النقلة**، حققه، وضبط نصَّه، وعلَّق عليه: بشار عواد معروف (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م)، ٢١١- ٢١٢.

(١٤) النويري، **نهاية الأرب**، ج٢٩، ص٣٥٤.

(١٥) حسنين محمد ربيع، **النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين**، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤م)، ص٦٦.

(١٦) أحمد بن علي المقريزي، **كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩١٨م)، ج٢، ص٢٧٠.

(١٧) عبدالوهاب بن علي السبكي، **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق: محمد علي النجار وآخرون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ط٢، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ص٤٩؛ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، تحقيق: محمد عبدالمعيد خان، ط٢ (حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م)، ج٢، ص١٠٠، ٣٠٣.

(١٨) سعيد عبدالفتاح عاشور، **بحوث ودراسات في تاريخ العصور الوسطى**، (بيروت: جامعة بيروت العربية، د.ط، ١٩٧٧م)، ص٣١٣.

(١٩) محي الدين بن عبدالظاهر، **تشريف الأيام والعصور في سيرة الملك المنصور**، تحقيق: مراد كامل ومراجعة محمد علي النجار، (القاهرة: الشركة العربية للطباعة والنشر، ط١، ١٩٦١م)، ص٢٥؛ النويري، **نهاية الأرب**، ج٣٣، ص١٦.

(٢٠) سعيد عبدالفتاح عاشور، **الأيوبيون والمماليك في مصر والشام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦م)، ص٣١٢- ٣١٣.

(٢١) أحمد بن علي المقريزي، **إغاثة الأمة بكشف الغمة**، قام على نشره: محمد مصطفى زيادة وجمال الدين محمد الشيال، ط٣ (القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٢م)، ص٧٢، ٧٣.

(٢٢) الأمير أبو سعيد حسام الدين طرنطاي المنصوري، نسبة إلى المنصور قلاوون الذي اشتراه عندما كان أميرًا من أولاد الموصلي وترقى حتى أصبح أستاداره، وبعد أن تولى السلطنة عينه نائبًا له، وأسند إليه الكثير من أمور الدولة، إلى أن تولى الأشرف خليل، الذي صادره وعذبه حتى مات تحت التعذيب في سنة ٦٩٨هـ. خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، د. ط، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م)، ج١٦، ص٢٤٧.

(٢٣) محمد بن إبراهيم الجزري، **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه ووفيات الأكابر والأعيان من أبنائه**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، (بيروت -صيدا: المكتبة العصرية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م)، ج١، ص٣٢.

(٢٤) محمد بن عبدالرحيم ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، حققه وضبط نصه: قسطنطين رزيق ونجلاء عز الدين، (بيروت: المطبعة الأمريكانية، ١٩٤٢م)، ج٨، ص١٠١.

(٢٥) الرِّطْلُ هو معيار يوزن به، وهو مكيال أيضًا، ويساوي عند الجمهور ٣٨٢,٥ جرامًا. انظر: علي جمعة محمد، **المكاييل والموازين الشرعية**، (القاهرة: القدس للإعلان والنشر، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م)، ص٢٩- ٣٠.

(٢٦) القِنْطار اسم لمعيار يوزن به، كما هو الرطل والربع، ومقداره عند الجمهور ١٤٢,٨ جرام. انظر: جمعة، **المكاييل والموازين**، ص٢٥.

(٢٧) المقارضات مفردها المقارضة، وهي إعطاء قرضٍ لشخص ما، ودفع المال إليه ليتجر فيه ويكون الربح بينهما على ما يشترطان. انظر: إبراهيم مصطفى وآخرون، **المعجم الوسيط**، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، ١٤٣١هـ). ج٢، ص٧٢٧.

(٢٨) القنود: مفردها قند، وهو نبات يستخرج منه سكر مصطفى، ويقصد بها قطعة من القصب بين عقدتين منه. انظر: رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، ج٨، ص٣٩٠، ٣٩٥.

(٢٩) الأمير سلّار الصالحي المنصوري، كان من مماليك الصالح علاء الدين علي بن المنصور قلاوون، فلما مات الصالح صار من خاصة والده المنصور، ثم اتصل بخدمة الأشرف خليل بن قلاوون، ثم استنابه الناصر محمد بن قلاوون، واستمر في النيابة إلى أن غضب عليه الناصر محمد في ولايته الثالثة، فسجن ومات بالسجن في سنة ٧١٠هـ/١٣١٠م، انظر: محمد بن شاكر الكتبي، **فوات الوفيات**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٤م)، ج٢، ص٨٦؛ خليل بن أيبك بن عبدالله الصفدي، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، د. ط، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م)، ج١٦، ص٣٣؛ يوسف بن تغري بردي، **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**، تحقيق: محمد محمد أمين، تقديم: سعيد عبدالفتاح عاشور، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، د. ت)، ج٦، ص٥.

(٣٠) طبلخاناه: تعني بيت الطبل الذي يشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات، وهي رتبة تمنح للأمراء المماليك، وأمير الطبلخاناه هو الذي يرقى إلى درجة يستحق بها أن تضرب الموسيقى على بابه، ويكون أمير الطبلخاناه أمير أربعين، ويتدرج في الزيادة إلى الثمانين. انظر: أحمد بن علي القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٤٠هـ/ ١٩٢٢م)، ج٤، ص١٥.

(٣١) يعدل يعدل ٤,٢٥ جرامًا. انظر: جمعة، **المكاييل والموازين**، ص١٩.

(٣٢) الكتبي، **فوات الوفيات**، ٢: ٨٦- ٨٨.

(٣٣) الأمير سيف الدين تنكز الحسامي نائب الشام، كان من مماليك حسام الدين لاجين ثم انتقل إلى الناصر محمد الذي عينه نائبًا على الشام في ولايته الثالثة في سنة ٧١٢هـ، وكان في مكانة عظيمة عند السلطان إلى أن تغير عليه واعتقله وقتله في سنة ٧٤١هـ، انظر: الكتبي، **فوات الوفيات**، ٢٥١/١؛ خليل بن أيبك الصفدي، **أعيان العصر وأعوان النصر**، تحقيق: علي أبو زيد وآخرون، (بيروت ودمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، ١١٦/٢؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٢٦٠/١٠؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ٦٤/٢؛ أحمد بن علي بن عبدالقادر المقريزي، **المقفى الكبير**، تحقيق: محمد اليعلاوي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط١، (١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ٦٠٧/٢؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ١٥٦/٤.

(٣٤) الأمير سيف الدين بَشْتَاك الناصري، أدناه الناصر محمد بن قلاوون منه، واحتل مكانه الأمير بكتمر الساقي بعد وفاته، فورث عنه جميع أملاكه وتزوج امرأته أم الأمير أحمد، وقد وثب عليه الأمراء بعد وفاة الناصر محمد، وقُتل في سجن الإسكندرية في أول سلطنة الأشرف كجك (٧٤٢هـ/ ١٣٤١م) في سنة ٧٤٢هـ. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ٦٩٠/١؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٨٨/١٠؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ١٠/٢؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٣٦٧/٣.

(٣٥) شمس الدين الشجاعي، **تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده**، تحقيق: بربارة شيفر، (القاهرة: المعهد الألماني للآثار، ١٩٧٧م)، ص٨٨.

(٣٦) يقصد بأهل العمامة أو بفئة المعممين رجال الدولة من أرباب الوظائف الديوانية والفقهاء والعلماء والأدباء والكُتّاب. انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، **المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٢م)، ص٣٥.

(٣٧) شمس الدين محمد بن عثمان بن أبى الرجاء، المعروف بابن السّلعوس التّنوخىّ الدمشقىّ، كان تاجرًا صغيرًا حتى تولى ناظر حسبة دمشق في سنة ٦٨٧م/ ١٢٨٨م، ثم ناظر ديوان الأمير خليل بن قلاوون بالشام، وجاء إلى خدمته في مصر في سنة ٦٨٩هـ/ ١٢٩٠م وقرّبه وأنعم عليه بخلعة عظيمة تشبه خلعة الوزارة، فأنكر المنصور قلاوون على ابن السلعوس دخوله في خدمة ابنه دون أمر منه ، وأمر بالقبض عليه وضربه ومصادرته، فأخذ الأمير يشفع فيه عند والده حتى قبل شفاعته وأعفى عنه. وعندما تسلطن الأشرف خليل عيّن ابن السلعوس في الوزارة، وكان له دور كبير في إفساد العلاقة بين الأشرف خليل وكبار الأمراء، وقُتل بعد فتنة مقتل الأشرف في سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م. انظر: النويري، **نهاية الأرب**، ١٨٩/٣١-١٩٠؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٦٤/٤؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص٥٣.

(٣٨) الأمير بهاء الدين قراقوش الظاهري، أتى إلى صفد أميرًا على طبلخاناه ثم عمل شادّا لدواوين القاهرة، وكان على خلاف مع الوزير ابن السعلوس، وكان القاضي فخر الدين ناظر الجيش يكرهه ويَحُطّ عليه. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ١٠١/٤-١٠٢.

(٣٩) شاد الصحبة: الذي يتولى الإشراف على المطبخ السلطاني، ويعاون من هو أعلى منه مرتبة وهو أستادار الصحبة، انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ج٤، ص١٣.

(٤٠) الأمير بدر الدين لؤلؤ بن عبدالله المسعودي، نائب الأمير حسام الدين طرنطاي ، ومن بعده حسام الدين لاجين بالشام، وكان مُتولّي شدّ الديار المصرية في دولة الأشرف خليل، وتوفي بدمشق في سنة ٦٩٥هـ/ ١٢٩٦م، انظر: الجزري، **تاريخ حوادث الزمان وأنبائه**، ج١، ص٣١١؛ محمد بن أحمد الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، ط٢، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ٢٦٨/٥٢.

(٤١) شاد الدواوين أي مفتش الدواوين ومراجع حساباتها، وعادة ما يكون برتبة أمير عشرة، ويكون مرافقًا للوزير مُتحدّثًا في استخلاص الأموال، انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٢/٤؛ المقريزي، **السلوك**، ج١، ق٥٠١/٢ (الهامش).

(٤٢) بيبرس المنصوري الدوادار، **زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة**، تحقيق: دونالد س. ريتشاردز، (بيروت: مطبعة مؤسسة حسيب درغام وأولاده، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، ص٣٠٠؛ المقريزي، **السلوك**، ٣/١، ٧٩٦-٧٩٧.

(٤٣) ناظر الخاص: أنشأ الناصر محمد بن قلاوون الديوان الخاص عندما أبطل الوزارة ووزَّع أعمالها بين ناظر المال وناظر الخاص وكاتب السر، وكان أول من تولى نظارة هذا الديوان كريم الدين الكبير. انظر: القلقشندي، **صبح الأعشى**، ٢٨/٤ -٣٠.

(٤٤) عبدالوهاب بن فضل الله، شرف الدين النشو، كان نصرانيًا ثم أسلم وترقى في الوظائف إلى أن تولى نظارة الديوان الخاص عند الناصر محمد بن قلاوون وبلغ مكانة عظيمة عنده، وتوفي في سنة ٧٤٠هـ. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٢١٦/١٩؛ الصفدي، **أعيان العصر**، ٢٠٠/٣؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ٢٣٧/٣.

(٤٥) الصفدي، **أعيان العصر**، ٢٠٠/٣.

(٤٦) بَلَخْش: يقصد به الياقوت الوردي اللون. انظر: رينهارت دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ترجمة: محمد سليم النعيمي وجمال الخياط، (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٧٩- ٢٠٠٠م)، ج١، ص٤١٩.

(٤٧) الدوادار، **زبدة الفكرة**، ص٣٠٠؛ المقريزي، **السلوك**، ٣/١، ٧٩٦- ٧٩٧.

(٤٨) بولس أو ميخائيل الراهب المعروف بالحبيس، كان كاتبًا في ديوان الإنشاء، ثم ترك العمل وترهب وانقطع عن الناس في جبل حلوان، ويقال إنه عثر على كنز من كنوز الفاطميين أو الفراعنة فأخذ يتصدق من ذلك الكنز على كل المحتاجين من المسلمين والأقباط وسائر الملل إلى أن أفتى الفقهاء بقتله خوفاً من الفتنة، فقتله السلطان في سنة ٦٦٦هـ. انظر: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، حققه وضبط نصه وعلَّق عليه: بشار عواد معروف، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م)، ج٤٩، ص٢٢١؛ مفضل ابن أبي الفضائل، **النَّهَج السَّديد والدُّر الفريد في ما بعد تاريخ ابن العَميد**، نشره وترجمه إلى الفرنسية: إدجار بلوشية، (١١١٩- ١٩٢٠م)، ص١٣٥-١٣٧؛ الكتبي، **فوات الوفيات**، ٢٣٣/١؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٢٠٣/١٠؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٤٤٣/٣.

(٤٩) حارة الباطِلِيَّة: إحدى حارات القاهرة، وسميت بهذا الاسم نسبة إلى طائفة نزلت بها يُقال لهم الباطليّة. وهم طائفة جاءت إلى المعز أيبك أثناء تقسيمه للعطاء على الناس، فلم يأخذوا شيئًا لانتهاء العطاء، فقالوا: "رُحْنا نحن في الباطل"، فسموا "الباطِلِيَّة" انظر: محي الدين بن عبدالظاهر، **الروضة البهية الزاهرة في خطط المعزية القاهرة**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، (القاهرة: الدار العربية للكتاب، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م)، ص٤٢؛ المقريزي، **الخطط**، ج٣، ص١٥.

(٥٠) النويري، **نهاية الأرب**، ١١٤/٣٠؛ موسى بن محمد اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، تحقيق: حمزة أحمد عباس (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ٢٠٠٧م)، ج١، ص٢٣٤؛ إبراهيم بن محمد بن أيْدَمَر العلائي ابن دقماق، **الانتصار لواسطة عَقد الأمصار**، (القاهرة: مطبعة بولاق، ١٣١٠هـ/ ١٨٩٣م)، ص٢٧٦- ٢٧٧؛ الذهبي، **تاريخ الإسلام**، ج٤٩، ص١٧؛ ابن أبي الفضائل، **النَّهَج السَّديد**، ص١٣٥.

(٥١) ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ١٧٧/٨؛ المقريزي، **السلوك**، ٣/١- ٧٩٦.

(٥٢) النويري، **نهاية الأرب**، ١٥١/٣٠- ١٥٢.

(٥٣) المقريزي، **السلوك**، ١/٢، ١٢.

(٥٤) محمد بن عبدالرحمن السخاوي، **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، ١٤٣١هـ)، ج٩، ص١٣٨.

(٥٥) المقريزي، **السلوك**، ١/٤، ٥٤٠.

(٥٦) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج١٥، ص٣٧٧.

(٥٧) الصيارفة مفردها صرَّاف، وهم الذين يقومون بالصَّرْفِ، ويعرّف ابن منظور الصَّرف بأنه فَضْلُ الدرهم على الدرهم، والدينار على الدينار، لأن كل واحد منهما يُصْرف عن قيمة صاحبه. والصرف هو بيع الذهب بالفضة. ابن منظور، **لسان العرب**، ١٩٠/٩.

(٥٨) الجهابذة مفردها الجِهْبِذ، وهو لفظ معرب يعني صاحب الخبرة الطويلة في نقد النقود، ومعرفة خباياها وأسرارها، وهو الناقد العارف بتمييز الجيد من الرديء، والنقَّاد الخبير بغوامض الأمور، البارع والعارف بطرق النقد. انظر: محمد بن يعقوب الفيروزآبَادي، **القاموس المحيط**، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي وآخرين، ط٨، (بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ٢٠٠٥م)، ٣٣٢؛ الزبيدي، **تاج العروس**، ج٩، ص٣٩٢.

(٥٩) الكتبي، **فوات الوفيات**، ج٢، ص٣٧٧ -٣٨٠.

(٦٠) محمد بن عبدالله اللواتي المعروف بابن بطوطة، **رحلة ابن بطوطة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٤م)، ج٢، ص٦٣٢.

(٦١) النويري، **نهاية الأرب**، ١٨٩/٣١ -١٩٠؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٦٤/٤ ؛ الصفدي، **أعيان العصر**، ٢٠٠/٣.

(٦٢) عز الدين الجناحي، ذكر المقريزي أنه كان نائبًا لغزة، إلا أنه في هذه السنة كان يتولى نيابة غزة الأمير عز الدين أبيك المنصوري. انظر: المقريزي، **السلوك**، ٣/١- ٨٤٧؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٨، ص١٨٣.

(٦٣) فخر الدين الإعزازي: هو تاجر معروف بقيسارية الشرب بدمشق. انظر: النويري، **نهاية الأرب**، ٣٤٨/٣١.

(٦٤) النويري، **نهاية الأرب**، ٣٤٨/٣١؛ المقريزي، **السلوك**، ٣/١- ٨٤٧.

(٦٥) الجواشن مفردها جوشن ، وهي الدروع. انظر: سعيد عبدالفتاح عاشور، **العصر المماليكي في مصر والشام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٦م)، ٤٢٨.

(٦٦) الكتبي، **فوات الوفيات**، ٨٧/٢؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٥٨/١٦.

(٦٧) مكين الترجمان: اسم شخص غير معروف، ولم يذكره المقريزي إلا بقوله إنه كان من رجال كريم

الدين الكبير بالإسكندرية. المقريزي، **السلوك**، ٢/١-٢٤٨.

(٦٨) القاضي تاج الدين إسحاق ناظر الخاص، كان قد تولى هذا المنصب بعد القبض على كريم الدين الكبير، وقال عنه المقريزي: "وباشر بسكون زائد وانجماع وسياسة وقام بمهمات عظيمة". وتوفي يوم الإثنين أول جمادى الآخر سنة ٧٣١هـ. انظر: المقريزي، **السلوك**، ٢/١- ٢٤٨

(٦٩) علاء الدين مغلطاي الجمالي الناصري، نسبة إلى الناصر محمد بن قلاوون الذي اشتراه وأودعه الطباق. تولى الوزارة خمس سنوات ٧٢٤- ٧٢٩هـ، ثم عين أستادارًا للناصر محمد، وتوفي أثناء عودته من رحلة الحج سنة ٧٣٢هـ. انظر: النويري، **نهاية الأرب**، ١٧٩/٣٣.

(٧٠) المقريزي، **السلوك**، ٢/١- ٢٤٨.

(٧١) مَرْمَلَة: هي علبة يوضع فيها الرمل لتجفف به الكتابة. انظر: دوزي، **تكملة المعاجم العربية**، ج٥، ص٢١٧.

(٧٢) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٤٨٣.

(٧٣) المصدر السابق، ٢/٢، ٤٨٧.

(٧٤) الأمير زين الدين بركة بن عبدالله الجوباني اليلبغاوي، اشتراه الأمير يلبغا الخاصكي من الخواجا جوبان، وأصبح مدبرًا للدولة مع **الأمير** برقوق في نهاية دولة المماليك الأولى، ثم حدثت فتنة بينه وبين برقوق، انتهت إلى هزيمة بركة وقتله في سنة ٧٨٢هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٣٥١/٣.

(٧٥) المقريزي، **السلوك**، ١/٣، ٣٨٦.

(٧٦) خالد بن دواود: كان يتولى منصب متقدم الخاص السلطاني. انظر: المقريزي، **السلوك**، ٣/٢، ٩٢٨.

(٧٧) المقريزي، **السلوك**، ٣/٢، ٩٢٨.

(٧٨) لم تدلنا المصادر على اسم هذا الطواشي.

(٧٩) الدرهم: وحدة نقدية من مسكوكات الفضة معلومة الوزن، ووزنها عند الجمهور ٢,٩٧٥ جرامًا تقريبًا. انظر: جمعة، **الموازين والمكاييل**، ص١٩.

(٨٠) طشتمر بن عبدالله العلائي الدوادار، كان من أجلّ الأمراء قدرًا وأعظمهم مكانة في زمانه، تولى الدوادارية الكبرى بالديار المصرية، ثم نيابة دمشق، ثم أتابكية العسكر، واستقر بها إلى أن توفي بالقدس في سنة ٧٨٦هـ. انظر: ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ج٦، ص٣٩٥.

(٨١) المقريزي، **السلوك**، ١/٣، ٣٥٤.

(٨٢) الملك المنصور هو محمد بن محمود بن محمد شاهنشاه بن أيوب صاحب حماة، تولى حكمها ، وعمره عشر سنوات وقام بتدبير دولته أمه غازية بنت الملك الكامل وسيف الدين طغريل أستاذ الدار وشيخ الشيوخ شرف الدين عبدالعزيز ، وتوفي في سنة ٦٨٣هـ، انظر: اليونيني، **ذيل مرآة الزمان**، ٢٣٦/٤؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٩/٥.

(٨٣) قلعة جعبر: تقع على نهر الفرات مقابل صفين. انظر: ياقوت بن عبدالله الحموي، **معجم البلدان**، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٦م)، ج٤، ص٣٩٠.

(٨٤) عز الدين محمد بن علي ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر. النشرات الإسلامية (٣١)، تحقيق: أحمد حطيط، (فسْبَادن: فرانز شتايز، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م)، ص٣٠٦.

(٨٥) ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ١٧٧/٨؛ المقريزي، **السلوك**، ٣/١ -٧٩٦.

(٨٦) الكتبي، **فوات الوفيات**، ٨٩/٢؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٥٨/١٦

(٨٧) المقريزي، **السلوك**، ١/٢، ٩٧.

(٨٨) السلطان محمود غازان هو معز الدين غازان بن أرغون بن أبغا بن هولاكو، تولى الحكم في سنة ٦٩٣هـ/ ١٢٩٤م، ثم أسلم في سنة ٦٩٤هـ/١٢٩٥م، وتوفي في سنة ٧٠٣هـ/ ١٣٠٤م. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ٥/٤ فما بعدها.

(٨٩) المقريزي، **السلوك**، ١/١، ٨١٩ -٨٩٢.

(٩٠) آقوش بن عبدالله الدواداري المنصوري، الأمير جمال الدين المعروف بالأفرم، جركسي الأصل، وأحد مماليك المنصور قلاوون، وتولى نيابة دمشق، وتوفي بالفالج في سنة ٧٢٠هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج٣، ص١٣.

(٩١) المقريزي، **السلوك**، ١/١، ٨١٩- ٨٩٢.

(٩٢) الوزير علم الدين عبدالله بن أحمد ابن زنبور، عينه شرف الدين النشو في أواخر أيام الناصر محمد بن قلاوون في وظيفة كاتب الإصطبلات، وأخذ يتنقل بين الوظائف حتى نال الوزارة في سنة ٧٥١هـ في عهد الناصر حسن، وكانت وفاته في سنة ٦٥٥هـ. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ٣٦/١٧- ٣٧.

(٩٣) الأمير سيف الدين صرغتمش الناصري، أصله من مماليك الناصر محمد بن قلاوون، وكان من كبار الأمراء في عهد السلطان الناصر حسن، وقد كان مدبر الدولة بعد وفاة الأمير شيخو الأتابك، ولما امتد ظلمه وتحكمه في الدولة أمر الناصر حسن بالقبض عليه وقتله في سنة ٧٥٩هـ. انظر: ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٣٤٢/٦.

(٩٤) ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٢٧٨/١٠.

(٩٥) تولى منصب مشير الدولة والخاص الشريف في عهد الظاهر برقوق، وتحديدًا في سنة ٧٩٠هـ، إلى أن غضب عليه السلطان وصادره في صفر ٧٩٨هـ. انظر: ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ٣٠/٩، ٤٢٩.

(٩٦) الأمير جمال الدين محمود بن علي الظاهري، شاد الدواوين في عهد الظاهر برقوق، ثم خلع السلطان وولاه منصب أستادار العالية السلطانية الظاهرية. وظل بها حتى غضب عليه السلطان في صفر ٧٨٩هـ. انظر: ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ٣٠/٩، ٤٢٩.

(٩٧) سعد الدين إبراهيم بن عبدالرزاق الشهير بابن غراب، كان أصله من أولاد الكتبة من أقباط

الإسكندرية، تولى ناظر الخاص في زمن الظاهر برقوق، وزمن ولده الناصر فرج، واستمر يتقلب في المناصب حتى وفاته سنة ٨٠٨هـ. ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ج١، ص١٠٥- ١٠٩.

(٩٨) ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ٩/ ٤٢٩؛ انظر أيضًا: المقريزي، **السلوك**، ٢/٣، ٨٥٠.

(٩٩) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٣٤٧.

(١٠٠) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٣٤٨.

(١٠١) المصدر السابق، ٣/٢، ٦٨٧.

(١٠٢) المصدر السابق، ٣/٢، ٦٨٦.

(١٠٣) الأمير آل ملك سيف الدين الحاج، كان من أمراء المشورة في زمن الناصر محمد بن قلاوون، ثم أخرجه الناصر أحمد نائبًا إلى حماة، فأعاده الصالح إسماعيل نائبًا على مصر، وتوفي في سنة ٧٤٦هـ بالإسكندرية. انظر: ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ٤٨٩/١؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٨٥/٣.

(١٠٤) أي أُوشي بمكان الخبية لمتولي المصادرة.

(١٠٥) المقريزي، **السلوك**، ٣/٢، ٧٠٠.

(١٠٦) المصدر السابق، ٣/٢، ٨٤٩؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ١٠/ ٢٦٢؛ عبدالباسط بن خليل الظاهري، **نيل الأمل**، تحقيق عمر عبدالسلام تدمري، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م)، ج١، ص٢١٨.

(١٠٧) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٤٢٢.

(١٠٨) الأمير سيف الدين أقبغا عبدالواحد الناصري، أخو الخوندة طغاي زوجة الناصر محمد بن قلاوون، وكانت له مكانة عظيمة في عصره، فشغل عدة مناصب منها الأستادار، وشاد العمائر، ومقدم المماليك، وتوفي في سنة ٧٤٤هـ. انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ٥٤٨/١؛ الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ١٧٩/٩؛ ابن حجر، **الدرر الكامنة**، ٤٦٥/١؛ ابن تغري بردي، **المنهل الصافي**، ٤٨٠/٢

(١٠٩) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٤٨٧.

(١١٠) المصدر السابق، ١/٣، ٥- ٦.

(١١١) الأمير علاء الدين علي بن عبدالله بن محمد الطبلاوي، نسبة إلى قرية طبلاوة إحدى قرى الوجه البحري، تولى منصب والي القاهرة في سنة ٧٩٢هـ، ومكث بها مدة حتى تولى منصب الأستادار الخاص للظاهر برقوق في سنة ٧٩٨هـ، وكان له دور كبير في تتبع ثروات المصادرين بأوامر السلطان، ثم قبض عليه الناصر فرج بن برقوق، وقتل بمدينة غزة في سنة ٨٠٣م. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **إنباء الغمر بأبناء العمر**، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٩م)، ج٢، ص١٧٢- ١٧٣.

(١١٢) الأمير يلبغا الأحمدي المجنون، أحد الأمراء المشهورين خلال عهد السلطان الظاهر برقوق، وتقلب في المناصب الإدارية حتى وصل إلى منصب أستادار السلطان في سنة ٧٩٩هـ، ثم مات غريقاً في أحداث الفتنة التي حدثت ضد السلطان الناصر فرج بن برقوق في سنة ٨٠٢هـ. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٢١٤/١٢.

(١١٣) المقريزي، **السلوك**، ٢/٣، ٨٩٥؛ ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة**، ٨٠/١٢.

(١١٤) المقريزي، **السلوك**، ١/٤، ١١١.

(١١٥) ناصر الدين محمد بن محمد بن محمد بن عثمان البارزي الحموي، تولى منصب كاتب بالسر في عهد الملك المؤيد شيخ المحمودي، وظل في منصبه حتى وفاته في سنة ٨٢٣هـ. انظر: المقريزي، **السلوك**، ١/٤، ٥٤٠.

(١١٦) المقريزي، **السلوك**، ١/٤، ٥٤٠؛ عبدالباسط، **نيل الأمل**، ٧١/٤.

(١١٧) المصدر السابق، ١/٣، ٣٨٦.

(١١٨) المقريزي، **الخطط**، ٣٤٤/٤.

(١١٩) ابن أيبك الدواداري، **كنز الدرر**، ٣٧٧/٩- ٣٧٨.

(١٢٠) الأمير شمس الدين سنقر الأعسر المنصوري، كان من كبار الأمراء المماليك، تولى شد الدواوين بدمشق، وأخذ يتقلب في الوظائف حتى توفي في سنة ٧٠٩هـ. انظر: الصفدي، **الوافي بالوفيات**، ج١٥، ص٣٠١.

(١٢١) النويري، **نهاية الأرب**، ج٣١، ص٢٨٨؛ انظر أيضًا: ابن الفرات، **تاريخ ابن الفرات**، ١٩٨/٨.

(١٢٢) المقريزي، **السلوك**، ٢/٢، ٣٨١.

(١٢٣) المصدر السابق، ٢/٢، ٣٨٣.

(١٢٤) المصدر السابق، ٢/٢، ٣٨٤.

(١٢٥) المصدر السابق، ٢/٢، ٤٠٩.

(١٢٦) المقريزي، **السلوك**، ١/٢، ٨١.

(١٢٧) أرغون الدوادار الناصري نائب السلطنة، اشتراه المنصور قلاوون لولده الناصر محمد، فتربى معه ، وكان بجواره أثناء وجوده في الكرك وبعد عودته إلى مصر جعله نائبه، ثم ولّاه نيابة حلب ، وظل بها إلى أن توفي في سنة ٧٣١هـ، انظر: الصفدي، **أعيان العصر**، ٤٥٢/١؛ المقريزي، **المقفى**، ٢١/٢.

(١٢٨) المقريزي، **المقفى**، ٢١/٢- ٢٢.